

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف -

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- EI-TARF-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

**FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES, COMMERCIALES ET SCIENCES
DE GESTION**

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية: 2023/2022

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تحت عنوان:

دراسة تحليلية للتوازن المالي في مؤسسة خدمية
-حالة cnas ولاية الطارف -

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الأستاذ:

د.بن حمزة ياسين

من إعداد الطالبة:

جموعي روميصة

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف	د. خنفر مانع
مشرفا ومقررا	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف	د. بن حمزة ياسين
ممتحنا	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف	د. بونعاس شيماء

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين الذي
منحني القوة وساعدني على إنهاء هذا البحث والخروج به
بهذه الصورة الممتازة فبالأمس القريب بدأت مسيرتي التعليمية
وأنا أنظر إلى يوم التخرج كأنه يوم بعيد فرأيت أن تخصص
العلوم الاقتصادية هدفًا ساميًا ومغامرة عظيمة وغاية تستحق السير وتحمل العناء لأجلها
وإيمانًا بمبدأ أنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس ، فإنني أتوجه
بالشكر الجزيل للأستاذ المعلم الدكتور **بن حمزة ياسين**
الذي ساعدني كثيرًا في مسيرتي لإنجاز وكتابة هذا البحث وكان
له دورًا عظيمًا من خلال تعليماته ونقده البناء ودعمه الأكاديمي ،
كما أوجه الشكر لكل عمال الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية
للعامل الاجراء فردًا فردًا الذين منحوني الدعم المعنوي و المعلومات القيمة
وأخيرًا أتوجه بشكر خاص لعميد كلية العلوم الاقتصادية
السيد شاكر لنصائحه الدائمة لنا
ولكل أساتذتي الذين باذلو جهدا معي ولم تنتظروا مني شيئًا
أهدي لكم أسمى عبارات الشكر والتقدير .

إهداء

إن الحمد لله والشكر لله نحمده ونستعين به فهو احق إن يشكر ويمجد

إلى من أوصانا بهم الرحمن حين قال

“وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْنِي صَغِيرًا”..

الجبل الذي يحمني من كل عواصف الحياة.. السند الذي لا ينكسر،

والقلب الذي لا يتهاون مع أحزائي.. أبي العزيز كريم

إلى من سهرت ليالٍ طويلة من أجل راحتي، ومن استيقظت فجراً من أجل الدعاء لي.. أمي الحبيبة وردة

إلى من تسعد عيني برؤية وجوههم، ويفرح فؤادي بسماع رثات ضحكاتهم.. أخوتي الأعزاء

(أسامة جيحي أنيس دنيا)

إلى المساند والداعم والكتف الذي أتكى عليه عندما تقرر الحياة أن تميل بي... زوجي اليأس

إلى من جمعني بهم أجمل الصدف في الحياة، عائلة زوجي

إلى كل عائلة جموعي وعائلة هرامزة

إلى روح اشتاق إليها ماما حدة "رحمها الله" وجددي محمد "رحمه الله"

إلى من يهدأ ضجيج قلبي عند لقياهم.. وتستكين روحي بقرب طيب أرواحهم.. صديقاتي الغاليات

(جيهان بثينة ملاك سمية سلسبيل شروق شيماء نور سميرة)

إلى من تمنوا لي الخير سراً أو جهراً، إلى كل من أرسل لي نواياه الطيبة.. شكراً من القلب

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التوازن المالي في مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء (CNAS) بالطارف، ولتحقيق هذا الهدف تم التطرق إلى الإطار النظري للمؤسسة الاقتصادية الخدمية وأدوات التوازن المالي الي جانب دراسة حالة صندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء CNAS وكالة الطارف.

خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها أن التوازن المالي يعتبر وسيلة فعالة لاتخاذ القرارات وترشيدها ، وأن الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء متوازن جزئيا وليس تاما، وهذا من خلال نتائج تحليل الوضعية المالية والنشاط والسيولة لسنة 2020.

الكلمات المفتاحية: مؤسسة خدمية، أداء مالي، بيئة تمويلية، توازن مالي، نماذج مالية.

Summary

This study aimed to analyze the financial balance in the National Fund for Social Security for Salaried Workers (CNAS) in El-Taref, and to achieve this goal, the theoretical framework of the economic service institution and the tools of financial balance were addressed, as well as a case study of the National Fund for Social Security for Salaried Workers (CNAS) and the El-Taref Agency.

The study concluded with a set of results, the most important of which is that financial balance is an effective means for making and rationalizing decisions, and that the National Fund for Social Insurance for Workers measures is partially and not completely balanced, and this is through the results of the analysis of the financial situation, activity and liquidity for the year 2020.

Key words: service institution, financial performance, financing environment, financial balance, financial models.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	شكر وعرفان
-	إهداء
-	ملخص بالعربية
-	ملخص بالفرنسية
-	الفهرس
-	قائمة الجداول
-	قائمة الأشكال
أ	المقدمة
05	الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسة الاقتصادية الخدمية
06	تمهيد
07	المبحث الأول: ماهية المؤسسة الخدمية
07	المطلب الأول: الخدمات والمؤسسة الخدمية
08	المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الخدمية، عناصرها وأهدافها
12	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الخدمية
16	المبحث الثاني: البيئة التمويلية
16	المطلب الأول: التمويل وأهميته على المؤسسة الاقتصادية
18	المطلب الثاني: مصادر التمويل الداخلية
19	المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجية
25	المبحث الثالث: الوظيفة المالية بالمؤسسة الاقتصادية
25	المطلب الأول: تعريف ومهام الوظيفة المالية
27	المطلب الثاني: أهداف الوظيفة المالية
28	المطلب الثالث: أدوار الوظيفة المالية في المؤسسة
30	خلاصة
31	الفصل الثاني: التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية
32	تمهيد

فهرس المحتويات

33	المبحث الاول: الاطار النظري للأداء المالي
33	المطلب الاول: عموميات حول الاداء المالي وأهميته
35	المطلب الثاني: أهداف الاداء المالي ومقاييسه
36	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الاداء المالي
40	المبحث الثاني: التحليل والتوازن الماليين للمؤسسة الخدمية
40	المطلب الاول: التحليل المالي – أهدافه وأهميته
43	المطلب الثاني: مجالات التحليل المالي
44	المطلب الثالث: مفاهيم أساسية حول التوازن المالي وشروطه
48	المبحث الثالث: نماذج رائدة في التحليل المالي
48	المطلب الاول: نموذج القوائم المالية الثلاث
49	المطلب الثاني: التنبؤ
51	المطلب الثالث: الموازنة
53	خلاصة
54	الفصل الثالث: دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء – وكالة الطارف.
55	تمهيد
56	المبحث الاول: نبذة عن الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء
56	المطلب الاول: تقديم عام للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء
57	المطلب الثاني: نشأة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء بالطارف والموقع الجغرافي له
60	المطلب الثالث: مهام الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء وهيكله التنظيمي
65	المبحث الثاني: عرض الكشوف المالية والوثائق الداخلية للصندوق
65	المطلب الاول: عرض الميزانية المحاسبية (أصول وخصوم)
72	المطلب الثاني: عرض جدول حساب النتائج
76	المطلب الثالث: عرض جدول التدفقات المالية
79	المبحث الثالث: تحليل الوثائق المحاسبية
79	المطلب الاول: الميزانية المالية المختصرة وحساب المؤشرات والنسب
85	المطلب الثاني: تحليل جدول حساب النتائج

فهرس المحتويات

86	المطلب الثالث: تحليل جدول التدفقات الانشطة للخرينة
88	خلاصة
89	الخاتمة
92	قائمة المراجع

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
65	الميزانية المحاسبية لسنة 2020/أصول	(1-3)
70	الميزانية المحاسبية لسنة 2020/خصوم	(2-3)
72	يبين جدول حساب النتائج لسنة 2020	(3-3)
76	يبين جدول التدفقات المالية لسنة 2020	(4-3)
79	الميزانية المالية المختصرة /أصول لسنة 2020	(5-3)
80	الميزانية المالية المختصرة /خصوم لسنة 2020	(6-3)
82	حساب مؤشرات التوازن المالي لسنة 2020	(7-3)
83	حساب النسب المالية لسنة 2020	(8-3)
85	الأرصدة الوسيطة للتسيير لسنة 2020	(9-3)
86	جدول تدفقات أنشطة الخزينة لسنة 2020	(10-3)

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

صفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	الهيكل التنظيمي المفلطح للمؤسسة الخدمية	(1-1)
14	نمط هيكل المصفوفة	(2-1)
39	العوامل المؤثرة في الأداء المالي	(1-2)
57	رمز الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء	(1-3)
59	يبيّن موقع الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء وكالة الطارف	(2-3)
61	الهيكل التنظيمي ل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء وكالة الطارف	(3-3)
81	التمثيل البياني لجانب الأصول لسنة 2020	(4-3)
81	التمثيل البياني لجانب الخصوم لسنة 2020	(5-3)

مقدمة

تُعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الرئيسية للاقتصاد الوطني، والميدان الذي تمارس فيه مختلف الأنشطة بهدف الانتاج أو تبادل السلع والخدمات، كما تمثل محرك التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبها تنجح السياسة العامة التي تنتهجها الدولة أو تفشل، إذ أن المؤسسة بطبيعتها عبارة عن مجموعة عناصر تتفاعل فيما بينها لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف مرتبطة بالبيئة المحيطة التي تتأثر بها وتؤثر فيها، والتي تسعى دوماً لتحقيق الربح وإشباع حاجيات الأفراد على المدى القريب وضمان استمراريتهما و تواجدهما في السوق على المدى البعيد بفضل استراتيجيتها.

ومع التطور الذي عرفه قطاع الخدمات، أخذت المؤسسة الخدمية في احتلال مكانة هامة في حياة المجتمعات التي تساهم في رفاهيتهم واستقرارهم، ومن هنا زاد الاهتمام بالخدمات في العصر الحديث بعد أن كان الاهتمام في القلم منصباً على السلع المادية وخاصة مع وجود مؤسسات كبرى متخصصة في مجال تقديم الخدمة، حيث اهتمت الحكومات بالإشراف والرقابة عليها وقسمت الخدمات بالشكل الذي يساعد مقدم الخدمة على الوصول الى هدفه من إرضاء الزبائن و هذا ما جعل المؤسسات الخدمية ضرورة ملحة لتسيير مختلف الخدمات المقدمة.

ويبقى الهدف الرئيسي للمؤسسة هو البحث عن أكبر فعالية ممكنة بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ، وذلك لا يكون إلا بالتسيير الأفضل لكل وظائفها سواء كانت الوظيفة التجارية، الإنتاجية وغيرها من الوظائف ، ولا شك أن من أهم هذه الوظائف هي الوظيفة المالية التي تسعى الى توفير الأموال اللازمة للمؤسسة من أجل مواصلة أعمالها ، كما تعمل على اتخاذ القرارات المالية المناسبة لنشاطها واستثماراتها من جهة والبحث عن مصادر هذه الأموال من جهة أخرى وذلك بمزيج مناسب يساعد على تخفيض تكاليف نشاطها.

ومن هنا تظهر الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة كما يلي : ماهي نتائج دراسة التوازن المالي في مؤسسة عمومية خدمية

بولاية الطارف؟

ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسية، يمكن إبراز التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ماهية الخصوصيات التي تتميز بها المؤسسة الخدمية مقارنة مع باقي أشكال المؤسسات الاقتصادية.
- 2- ما علاقة التوازن المالي بكل من تحليل المالي والأداء المالي في مؤسسة اقتصادية.
- 3- ماهي نتائج دراسة التوازن المالي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الإجراء لوكالة الطارف خلال سنة 2020.



مقدمة

وللإجابة على التساؤلات السابقة يمكن صياغة فرضية رئيسية مفادها: تشير نتائج دراسة الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية - في الغالب - إلى عدم تحقق التوازن الهالي، ومجموعة من الفرضيات الفرعية التي اعتمدنا عليها في دراستنا والتي تتمثل في:

- 1- تتميز المؤسسة الخدمية عن باقي أشكال المؤسسات الاقتصادية بانخفاض تكاليف النشاط أي السرعة في تحقيق الأرباح؛
- 2- إن العلاقة القائمة بين التوازن المالي والتحليل والأداء الماليين هي علاقة تكاملية؛
- 3- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء CNAS وكالة الطارف غير متوازن ماليا خلال سنة 2020.

❖ أهداف الدراسة هدفت هذه الدراسة إلى:

- إبراز الخصوصيات التي تتميز بها المؤسسة الخدمية مقارنة مع باقي الاشكال المؤسسات الاقتصادية
- تحديد طبيعة العلاقة القائمة بين التوازن المالي من جهة والتحليل والأداء الماليين من جهة اخرى
- تحليل النتائج المتوصل اليها في ضوء دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء CNAS وكالة الطارف

❖ أهمية الدراسة تكمن أهمية الدراسة فيما يلي :

- يعتبر التوازن المالي من أهم مواضيع التحليل المالي للمؤسسة؛
- ابراز أهمية التوازن المالي وذلك من خلال مساعدة المؤسسة على الخروج من سقف المخاطر التي تواجهها؛
- تكمن أهمية التوازن المالي في أنه أساس إستقرار المؤسسة ماليا وإقتصاديا.

❖ أسباب اختيار الموضوع تتمثل أسباب اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- التوازن المالي موضوع مهم؛
- الرغبة في التعمق أكثر في دراسة مؤشرات التوازن المالي؛
- بغية الوقوف على نقاط القوة للحفاظ عليها وتدعيمها مستقبلا ونقاط الضعف وتحديدها.

❖ حدود الدراسة تمت حدود الدراسة في الفترات الآتية:

- من حيث الزمن: امتدت فترة الدراسة الميدانية من شهر فيفري 2023 الى غاية شهر ماي 2023؛
- من حيث المكان: انحصرت دراستنا في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء CNAS ولاية الطارف.



❖ صعوبات الدراسة

هناك بعض الصعوبات ومن أهمها عدم الحصول على المعلومات الكافية لدراسة بالتوازن المالي.

❖ منهجية البحث

تم إتباع المنهج الوصفي، وذلك بإعطاء تعريف للمؤسسة الخدمية وتقييم الأداء والتوازن الماليين. أما بالنسبة للجانب التطبيقي فلقد تمت الاستعانة بدراسة حالة صندوق الضمان الاجتماعي للتأمينات للعمال الأجراء - وكالة الطارف من خلال تحليل القوائم المالية لهذه المؤسسة لسنة 2020.

❖ دراسات سابقة

- قريبة منه، ومن بين الدراسات التي اطلعنا عليها نذكر ما يلي:
- دراسة اليمين سعادة، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2008/2009: استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، هدفت هذه الدراسة الى معالجة ما إذا كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة، حيث أسقطت دراستها الميدانية على واقع المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة، من أهم النتائج المتوصل إليه أن المؤسسة استطاعت تحقيق التوازن المالي خلال الفترة المدروسة (2004-2006)، وهذا يعني أنها قادرة على تمويل إستثماراتها عن طريق مواردها الثابتة؛
 - دراسة لزعر محمد سامي، مذكرة الماجستير، جامعة قسنطينة، 2011/2012، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، هدفت هذه الدراسة الى معالجة مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات أبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، حيث تم إسقاط الدراسة الميدانية على واقع مؤسسة صيدال الأم. ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن المؤسسة لم تستطع تحقيق توازنها المالي خلال فترة الدراسة (2009-2010) وهذا يعني بأنها غير قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق الأموال الدائمة، كما تعاني المؤسسة من عجز في السيولة، حيث تقل كل من نسبة السيولة السريعة ونسبة التداول عن النسب المعيارية؛
 - دراسة إليهم فؤاد، مذكرة الماجستير، جامعة أم البواقي، 2015/2014، تحليل القوائم المالية وفق نظام المحاسبي المالي هدفت هذه الدراسة إلى معالجة مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي الجديد في تحسين عملية تحليل القوائم المالية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، حيث تم إسقاط دراستها الميدانية على مؤسسة نفضال وحدة GPL، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن مؤسسة نفضال تعتمد في تقييم أصولها وخصومها على القيمة الحقيقية أو القيمة العادلة، و أن المؤسسة لا تعتمد على المحاسبة التحليلية مما يجعلها غير قادرة على إعداد قائمة التدفقات النقدية "بالطريقة غير المباشرة".

❖ هيكل الدراسة

تضمنت هذه الدراسة جزئيين: جزء نظري وجزء تطبيقي؛ قسم الجانب النظري إلى فصلين، فصل أول بعنوان عموميات حول الإطار النظري للمؤسسة الخدمية الإقتصادية، والذي قسم إلى ثلاثة مباحث: مبحث أول تناولنا فيه مفاهيم عامة حول ماهية المؤسسة الخدمية، مبحث ثاني تناولنا من خلاله البيئة التمويلية، مبحث ثالث تطرقنا من خلاله إلى الوظيفة المالية بالمؤسسة الاقتصادية.

الفصل الثاني الإطار المفاهيمي للتوازن المالي في المؤسسة، والذي قسم إلى ثلاثة مباحث: مبحث أول تناولنا فيه مفاهيم عامة حول الإطار النظري للأداء المالي، مبحث ثاني تناولنا من خلاله التحليل والتوازن المالي للمؤسسة الخدمية مبحث ثالث تطرقنا من خلاله إلى نماذج رائدة في التحليل المالي.

بينما جاء الفصل الثالث تنويجا للدراسة النظرية، وكان تحت عنوان " دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء"، وهو فصل اعتمد محتواه على معطيات أخذت من الواقع الميداني للمؤسسة وتم تصنيفها ضمن ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول تقديمها عاما للمؤسسة، أما المبحث الثاني فتضمن عرض للكشوف المالية والوثائق الداخلية للصندوق، وكان المبحث الثالث عبارة عن تحليل الوثائق المحاسبية.

الفصل الأول

تمهيد

شهدت السنوات الأخيرة تطورا هاما في مجال الخدمات، لذلك اتجهت معظم المؤسسات نحو الاهتمام بتحقيق الخدمات، فهي تسمح للزبائن بالإطلاع السريع على رغباتهم عبر هيكل منظم للقرارات ووسائل خاصة، وهذا ما اضطر المؤسسة على توسيع مجال علاقتها مع الزبائن ليضم أكبر عدد منهم، إن هذا التوسيع يسمح للمؤسسة الخدمية بتحسين نوعية الخدمة المقدمة، كما أن بناء هيكل التمويل للمؤسسة له تأثير على مختلف القرارات المالية كقرار الاستثمار وتوزيع الأرباح، لذا يجب التعرف على مختلف المصادر التمويلية المتاحة، والتي يمكن تصنيفها حسب معايير مختلفة.

سيتم في هذا الفصل عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسة الخدمية، إضافة الى المصادر التمويلية والوظيفة المالية في مؤسسة اقتصادية.

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الخدمية

تختلف المؤسسات من واحدة إلى أخرى، وذلك حسب الخدمة المقدمة للزبائن، ولعل المؤسسة الخدمية من أهم المؤسسات التي تسعى إلى تلبية حاجات ورغبات الافراد المختلفة رغم ما تتميز به من إختلاف في طبيعة العمل والأسس التي تقوم عليها والأهداف التي ترمي إلى.

المطلب الأول: الخدمات والمؤسسة الخدمية

تعددت المفاهيم المتعلقة بالمؤسسة الخدمية، وفيما يلي سيتم الوقوف على أهم المفاهيم والخصائص والتصنيفات وذلك لما تكتسبه من أهمية:

1. تعريف الخدمة

قبل التطرق إلى مفهوم المؤسسة الخدمية، وجب أولاً الوقوف على تعريف الخدمة:

- عرفها KOTLER و TURNER بأنها فعل أو أداء يقدمه احد الاطراف إلى طرف آخر ويكون بالأساس غير ملموس ولا ينجم عنه تملك شيء ما، وإنتاجه قد يكون أو لا يكون مقرونا بمنتج مادي؛
- وعرف burrhus skinner الخدمات بأنها منتج غير ملموس يقدم فوائد ومنافع مباشرة للمستهلك كنتيجة لتطبيق أو استخدام جهد أو طاقة بشرية أو آلية فيه على الأشخاص أو أشياء معينة. والخدمة لا يمكن حيازتها واستهلاكها مادياً؛¹
- تعرف الخدمة على أنها نشاط إنساني من خلال شخص ينجز مهمة لحساب آخر، هذا التعريف محدود جدا فكثيرا من الخدمات أصبحت تنجز بآلات كالغسل الآلي للسيارات والموزعين الآليين للحلويات... الخ، الخدمة هي تجربة زمنية موجهة من طرف الزبون خلال تفاعل هذا الأخير مع مستخدمي المؤسسة أو حامل مادي وتقني.²

ومما سبق يمكن تعريف الخدمة على أنها منتجات غير ملموسة تهدف أساسا إلى إشباع حاجات و رغبات المستهلك و تحقق له المنفعة.

¹ - علي فلاح الزعي: إدارة التسويق: منظور تطبيقي استراتيجي، ط 01، دار اليازوري العلمية للنشر، الاردن، 2009، ص ص397-398.

² - عبد الخالق أحمد البعلوي: تسويق الخدمات، ط 01، مركز الكتاب الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء (اليمن)، 2013، ص18.

2. تعريف المؤسسة الخدمية

يمكن التطرق الى عدة تعريف للمؤسسة الخدمية:

- هي عبارة عن هيكل منظم يتكون من مجموعة أشخاص ووسائل منظمة ومتفاعلة فيما بينها لانتاج قيمة غير مادية لإشباع حاجات ورغبات العميل كالمؤسسات المالية والتعليمية ومؤسسات الاتصالات؛¹
 - يمكن تعريفها أيضا على أنها وحدة اقتصادية تضم عددا من الأشخاص وتستخدم مختلف عناصر الإنتاج لتحويلها إلى مخرجات عن طريق قيامها بأنشطة وذلك بهدف إشباع حاجات ورغبات المستهلكين من السلع والخدمات؛
 - هي كل مؤسسة يتحدد غرضها الأساسي في تقديم خدمة العميل ومن أمثلة مؤسسات تقديم الخدمة الفنادق، المطاعم والمستشفيات والمؤسسات المالية والتعليمية ومؤسسات الاتصالات بالإضافة إلى مؤسسات أخرى خدمية متنوعة مثل مؤسسات الضمان الاجتماعي.²
- ومما سبق، يمكن تعريف المؤسسة الخدمية بأنها منظمة تقوم على أشخاص قادرين و متمكنين من العملية الاقتصادية بوسائل خاصة تهدف الى تحقيق الأرباح وذلك عن طريق اشباع رغبات الزبائن كما تسهر على تقديم و تحسين نوعية الخدمة.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الخدمية، عناصرها وأهدافها

يتطرق هذا المطلب الى العناصر الفرعية التالية: خصائص المؤسسة الخدمية، عناصرها، أهدافها.

1. خصائص المؤسسة الخدمية

- إن المؤسسة الخدمية تتميز بخصائص مختلفة عن المؤسسات الأخرى، ومن أهم هذه الخصائص:
- استعمال الخدمات: حيث أن المؤسسة الخدمية تقوم بإعطاء فرص لزبائنها لاستعمال الخدمات التي تقدمها والاستفادة منها، وبذلك تجعل مختلف الأدوات المستعملة أو المتوفرة في المؤسسة في متناول زبائنهم حتى يتسنى لهم الاستفادة منها كاستعمال الهاتف والفاكس ، الاتصال... الخ؛

¹ طارق إلياس: الحماية من الاختراق: دور العلاقات العامة والإعلام، ط 01، مركز الخبرات المهنية للإدارة، الجزيرة (مصر)، 2020، ص198 .

² أحمد بن عيشاوي : إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الخدمية، العدد04، مجلة الباحث، جامعة ورقلة (الجزائر)، 2006 ، ص08.

- كراء الخدمات: تستعمل خاصية خاصة بالمؤسسات الخدمية وزيادة على منح المؤسسة الخدمية لزبائنها إمكانية استعمال أداة من أدواتها، فهي تمنح لهم أيضا إمكانية استئجار خدمة معينة وهذا لمدة قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل تبعا لرغبة عملائها ككراء المنازل أو السيارات؛
- صيانة الخدمات: إن مهمة المؤسسة الخدمية في مجال الخدمات لا تتوقف على تأجير الخدمات ولا على تقديمها، بل تقوم زيادة على ذلك بصيانتها، فهي تصون الخدمة المقدمة من طرفها مثل تصليح أجهزة في حالة عطل؛¹
- تقديم النصائح: وذلك لصالح الزبون، وبذلك يقوم بالإحاطة بالمعلومات التي تخص حقوقه وواجباته؛
- أن تأخذ بعين الاعتبار جودة الخدمة؛
- تحويل المدخلات المادية وغير المادية إلى مخرجات غير ملموسة؛
- تعتمد على درجة التمييز للعاملين في المؤسسة؛
- تتميز المنافسة التي تواجهها المؤسسة الخدمية بأنها شديدة وحادة ومعدل التقليد فيها مرتفع. ومن خلال ما سبق، نستنتج أن خصائص المؤسسة الخدمية هي كالاتي:
- غير ملموسة: إن الخدمات في الأصل تكون غير ملموسة، أي أنه من الصعب الإحساس بها ورؤيتها قبل شرائها، وهذا ما يميزها عن السلع، ف شراء الخدمة هو شراء غير ملموس؛
- لا تزامنية: ونعني بها الارتباط بين الخدمة ذاتها وبين الشخص الذي يتولى تقديمها، أي من الصعب أحيانا فصل الخدمات عن شخصية البائع المقدم لذلك، فإن أداء خدمة معينة قد يحدث جزئيا أو كليا في وقت استهلاكها، لأن السلع تنتج وتباع وتستهلك، أما الخدمات فهي تباع أو من ثمة تنتج وتستهلك؛

¹ محمد دحمان : الخدمة التسويقية : دراسة حالة جودة الخدمة في شركة الخطوط الجوية الجزائرية، مذكرة ماجستير، فرع التسيير، جامعة الجزائر 3،(2008)، ص55.

- الهلامية والفناء: ونقصد بذلك أن الخدمات لا يمكن تخزينها، فالعديد من الخدمات ذات طبيعة هلامية غير قابلة للتخزين، فكلما ازدادت لا ملموسية الخدمة انخفضت فرصة تخزينها، وأما درجة عدم الملموسية تزيد من درجة الفناء كثيرا، فالخدمات ذات الطبيعة الفنائية لا يمكن حفظها على شكل مخزون وهذا ما يجعل تكلفة التخزين والإيداع منخفضة نسبيا وخاصة في المنظمات الخدمية؛¹
- الملكية: إن عدم انتقال الملكية يمثل خاصية مميزة للخدمات مقارنة بالسلع المادية، فبالنسبة للسلع يمكن للمشتري أن يستخدم السلعة بشكل كامل وبإمكانية تخزينها واستهلاكها أو بيعها في وقت لاحق أو عندما يدفع ثمنها، فإن المستهلك يمتلك السلعة، أما بالنسبة للخدمة فإن المستفيد قادر فقط على الحصول عليها لاستخدامها شخصيا في وقت محدد في كثير من الأحيان مثل تأجير غرفة في فندق أو استئجار شقة أو سيارة وأن ما يدفعه ما يكون إلا لقاء المنفعة المباشرة التي يحصل عليها من الخدمة المقدم إليه.²

2. عناصر المؤسسة الخدمية

- هناك عدة عناصر مؤثرة في مردودية الخدمات، وهذا باعتبار المؤسسة الخدمية هيئة ذات جهاز تنظيمي.
- التنظيم الداخلي: أن المحيط والدعم المادي وموظفي الاتصال يمثلون الجانب الظاهري في المؤسسة الخدمية أما الأهداف المرجوة والإستراتيجية والأعمال المتبعة من طرف المؤسسة الخدمية يتمثل في الوظيفة المالية التسويق الموارد البشرية وبالتالي فإن التنظيم الداخلي يؤثر تأثير مباشر على الجانب الظاهري؛
 - أعمال اتصال المستخدمين في المؤسسة الخدمية: الذين تربطهم علاقة مباشرة مع الزبائن، ويلعب هؤلاء العمال دورا هاما في تدعيم صورة المؤسسة الخدمية وفي تقديم الخدمة، هذا لأنهم يمثلون هذه الأخيرة أمام الزبون؛
 - الوسائل المادية: وتتمثل في مظهر المؤسسة والعتاد اللازم لإنتاج الخدمة، والأساس الذي يركز عليه أداء الخدمة، وتؤثر هذه الأخيرة في نفس الوقت على الزبائن؛ فمثلا العدد غير الكافي يجعل الزبون ينتظر مما يجعله غير راض عن المؤسسة المقدمة للخدمة، وبذلك يؤدي إلى فقدان الزبون؛³

¹ حميد الطائي، بشير علاق، محمود صميد علي : الأسس العلمية للتسويق الحديث، ط 01، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان (الاردن)، 2005 ، ص ص 201-202.

² المرجع نفسه، ص 203.

³ عبد الجبار سهيلة، قداري أحمد، طيب سعيدة : مدى إدراك ووعي المؤسسات الخدمية الاحتكارية لمفهوم التسويق بالعلاقات العامة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف، (الجزائر)، المجلد 4 ، العدد 01، 2019 ، ص ص 93-112.

- الزبون: نظرا للعلاقة القائمة بين الزبائن والمؤسسة الخدمية تجدد هذه الأخيرة نفسها في موضوع إعطاء أهمية بالغة للعميل، لذلك على المؤسسة ومن أجل إرضاء الزبون القيام باختيار أسواقها المستهدفة بدقة وحذر، ومعرفة رغباته لتمكين من تقديم الخدمات التي تناسب توقعاته ومستوى الجودة المنتظرة، وهذا للابتعاد عن خطر فقدان الزبون؛

- عرض الخدمة: يكون عرض الخدمة المستهلك (اختيار أحد المصطلحين) ناتجا عن علاقة الزبون وممثل الاتصال(عون الاتصال)، ومن ذلك يتبين لنا نوعين من الخدمات وهما: الخدمة القاعدية وتكون عند إشباع الاحتياجات الأولية والخدمة المحيطة التي تحقق بدورها للزبون قيمة إضافية للخدمة الأولى.¹

3. أهداف المؤسسة الخدمية

تهدف المؤسسة إلى رفع مستويات الإنتاج ويقصد به استغلال جميع الموارد العملية المالية و البشرية بجميع أشكالها لتحقيق أكبر منفعة سواء كانت استهلاكية أو خدمية والمعروفة بحدود الطاقة الإنتاجية وتحقيق البيع أو توزيع الخدمات، وهي على النحو التالي:

1.3 أهداف اقتصادية

تقوم أهداف المؤسسة الخدمية الاقتصادية على مايلي:

- تحقيق أكبر قدر من الربح لرفع رأس المال في المؤسسة وتوسيع العمل ومنافسة المؤسسات الأخرى؛
- العمل على تغطية جميع احتياجات السوق من السلع؛
- توظيف عوامل الإنتاج بشكل فعال.

2.3 أهداف اجتماعية

تكمن الاهداف الاجتماعية للمؤسسة الخدمية على مايلي:

- توفير مستوى مناسب من الأجر؛
- رفع مستوى المعيشة لجميع العمال؛
- توفير مناصب مختلفة من الشغل.²

¹ عبد الجبار سهيلة، قداري أحمد، طيب سعيدة: مرجع سابق، ص 98.

² سيد عبد النبي محمد : إعادة ابتكار المؤسسة للوصول إلى التميز، ط 01، دار وكالة الصحافة العربية، الجزيرة (مصر)، 2019 ، ص15.

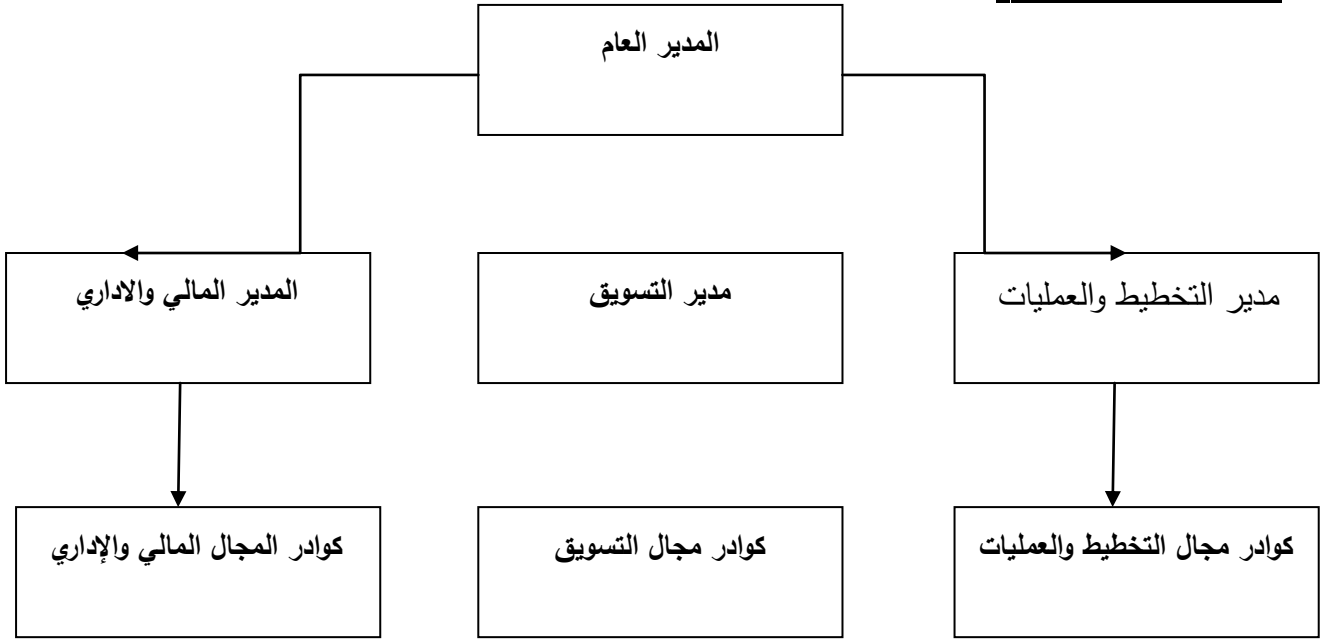
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الخدمية

رغم أن المؤسسات الخدمية كغيرها من المؤسسات تحتاج إلى وجود هيكل تنظيمية بالمعنى العلمي التقليدي، إلا أن لها أنماطا شائعة تتميز بها، ومن أكثرها انتشار نمطين أساسيين هما:

1. الهيكل التنظيمي المفلطح

يمكن وصف هذا الهيكل بأنه هيكل طويل، إلا أنه يتميز بأن عدد مستوياته التنظيمية محدود للغاية، ويكون نطاق الإدارة واسعاً ويناسب هذا الهيكل مجالات النشاط التي تكون فيها الكوادر المتخصصة متجانسة من حيث التأهيل والخبرة، وتكون الأهمية النسبية لتخصصات على ذات المستوى، وتتوقف فعالية أداء المؤسسة التي تنتمي إلى تلك الفئة على مدى قوة روح العمل (العمل الجماعي السائد فيه). ويتميز هذا النمط الهيكلي بقصر خطوط السلطة والاتصالات الرئيسية وسيولة الاتصالات الأفقية، ومن تم التدفق السريع للبيانات والمعلومات بين أجزاء الهيكل التنظيمي بما يحقق السرعة في عملية اتخاذ القرارات. ولاشك أن هذا النمط المناسب للأنشطة الخدمية يكون أقل تكلفة من الأنماط التقليدية الأخرى. ويوضح الشكل التالي رقم (01-01) النمط المفلطح للهيكل التنظيمي للمؤسسة الخدمية

شكل رقم (01-01): الهيكل التنظيمي المفلطح للمؤسسة الخدمية



المصدر: معلومات متوفرة على الموقع: <https://www.mdrscenter.com>، (ع، ت، ن)، (تاريخ الاطلاع: 2023/02/20، التوقيت: الساعة: 15 و 54 دقيقة).

2. نمط هيكل المصفوفة

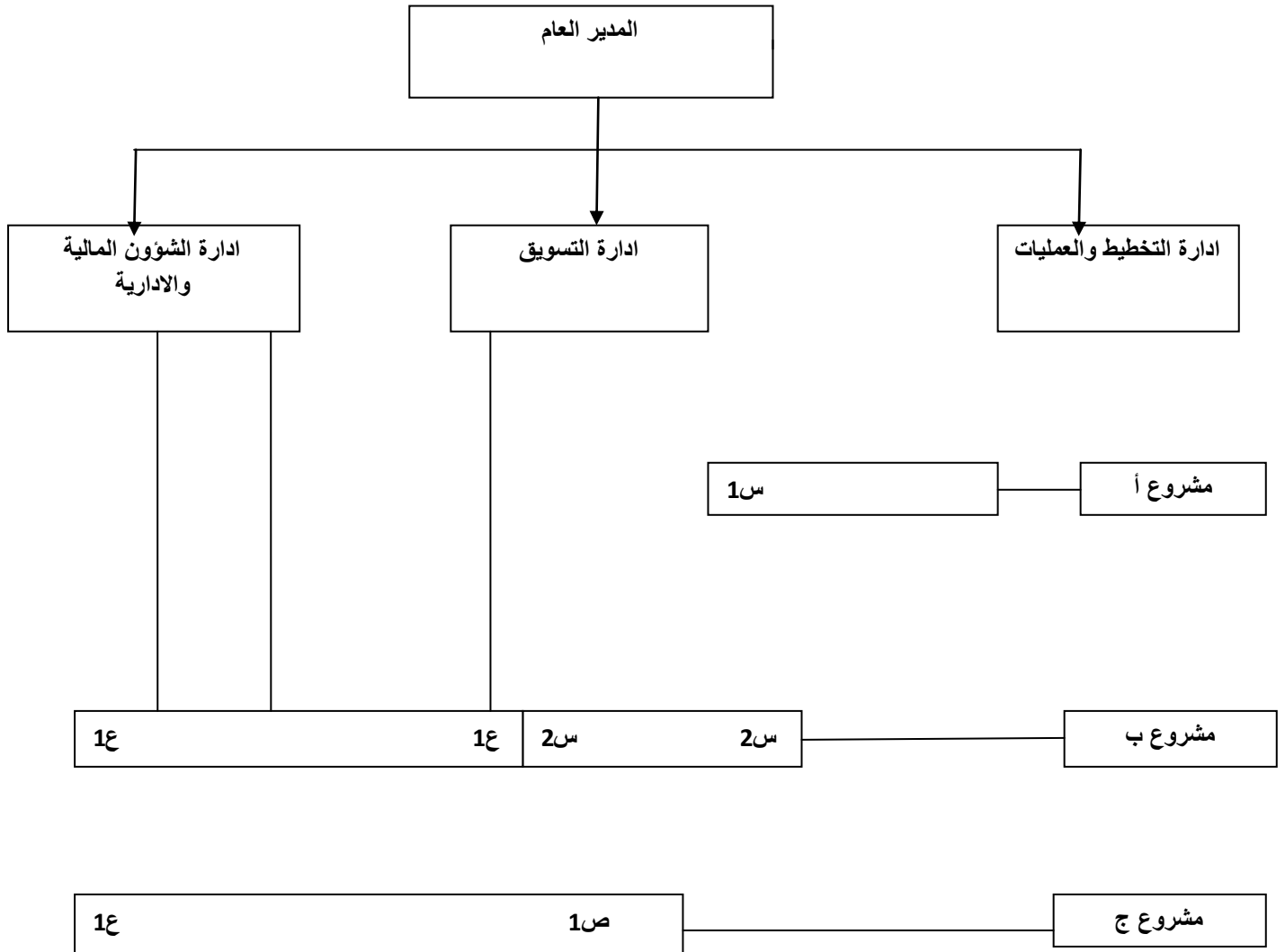
يتميز هيكل المصفوفة مقارنة بالهيكل المفلطح الذي يكون محدودا للغاية في عدد المستويات التنظيمية بأنه يتضمن هيكلًا إضافيًا يقوم على فكرة مجموعات لكل المشروعات المؤقتة محددة الهدف الزمني وعلى ذلك يكون لكل فرد في التنظيم دورين رئيسيين:

- دور مؤقت كأخذ أفراد فريق عمل المشروع الذي يكلف بالانضمام الى حين الانتهاء من انجازه؛
- دور دائم كأحد المتخصصين في مجال معين.

ويناسب هذا الهيكل مجالات النشاط التي تقوم بصفة رئيسية على نظام المشروعات التي تخطط وتنفذ حسب طلبات العملاء وخلال برنامج زمني محدد له بداية ونهاية متفق عليها ومن ثمة يكون ضروريا تكوين فرق عمل لكل مشروع على حدا تجمع التخصصات المختلفة. وتتوقف فعالية أداء المؤسسات التي تنتمي إلى تلك الفئة على مدى توفر روح العمل الجماعي وعلى قدرتها على إتمام المشروعات طبقا للبرامج الزمنية وفي إطار التكاليف المقدرة له.

ينتشر استخدام هذا النمط في العديد من المؤسسات الخدمية وبصفة عامة في مؤسسات الخدمات الاستشارية والخدمات البحرية وشركات السياح ومنظمو الرحلات وغيرها من المؤسسات التي لا تقدم ناتجا ماديا ملموسا لعملائها. ويوضح الشكل رقم (01-02) التالي تصورا لهذا النمط التنظيمي:

شكل رقم (01-02): نمط هيكل المصفوفة



المصدر: سعيد محمد المصري، ادارة وتسويق الانشطة الخدمية، الدار الجامعية، القاهرة، 2002، ص69-71

من خلال الشكل السابق يتضح ما يلي:

- أن فريق عمل المشروع "أ" يكون من (إدارة التخطيط والعمليات)، "ص" يكون من (إدارة التسويق) ويكون "س" من (دوران أحدهما دائم في الإدارة التي ينتمي إليها و الأخر مؤقت ضمن فريق المشروع) (أ) لحين انجازه؛
- أن فريق عمل المشروع "ب" يتكون من س2، ص2، ع1، وأن فريق المشروع "ج" يتكون من ص3 و ع2.¹

¹ سعيد محمد المصري، مرجع سابق، ص ص72-73.

المبحث الثاني : البيئة التمويلية

يعتبر التمويل من أهم التحديات التي تواجه مختلف المؤسسات خلال مزاولتها لنشاطها، فهو أساس تنفيذ المشاريع، وكلما كانت المؤسسة تحتوي على مصادر تمويل وفيرة كلما زادت فرص حصولها على مشاريع هامة، وبصفة عامة يجب أن يتلاءم التمويل مع أهداف المؤسسة الاقتصادية والظروف المحيطة بها.

المطلب الأول: التمويل وأهميته على المؤسسة الاقتصادية

لقد تعددت تعاريف التمويل في المؤسسة الاقتصادية وأهميتها وهذا ما تناوله المطلب الاول

1. مفهوم التمويل

لقد أعطيت تعاريف عديدة للتمويل نذكر منها:

- هو مجموعة من الأسس و الحقائق التي تعمل في تدبير الأموال و كيفية استخدامها سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو منشآت الأعمال أو الأجهزة الحكومية؛
 - هو كل المصادر الضرورية لإنشاء مؤسسة و ضمان سير نشاطها وكذا توسيعها، أي كل الموارد التي تجعل الشركة تنتج أكثر في ظروف أحسن مما يجعلها قادرة على تحقيق تدفقات نقدية؛ فالتمويل هو أسلوب للحصول على المبالغ النقدية اللازمة لتطوير مشروع ما؛
 - ويعرف التمويل بأنه الوسيلة التي تساعد المؤسسات على تنمية صناعتها الإنتاجية في الاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة أخرى إعادة تجديد صناعتها الاستهلاكية ، وللتمويل معنيين : **معنى حقيقي** يقصد به الموارد الحقيقية المتمثلة في السلع والخدمات والمواد اللازمة لتمويل المشاريع والاستثمارات وبناء الطاقة الإنتاجية وتكوين رؤوس أموال جديدة لأغراض التنمية، و **معنى نقدي** يقصد به توفير الموارد النقدية التي يتم عن طريقها توفير المواد الحقيقية وذلك بهدف تكوين رؤوس أموال جديدة
- فالتمويل إذن هو عملية التجميع لمبالغ مالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة.

2. أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية

إن المؤسسات والدولة والمنظمات التابعة لها تلجأ عند الحاجة إلى مصادر خارجية لسد حاجاتها سواء من عجز في الصندوق أو لتسديد الالتزامات، فمن هذا المنطلق يمكن القول أن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في:¹

- تحرير الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛
- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة؛
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات؛
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي؛
- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الذاتي؛
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية، ويقصد بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة على المؤسسة عند استحقاقها، أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة ودون خسائر كبيرة.

ونظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتنى بها المؤسسة لأنه من يحدد كفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف لاختيار أحسنها، واستخدامها استخداما أمثلا بما يناسب تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة وبدون مخاطر، ومن ثمة بلوغ الأهداف المسطرة. وأن قرار اختيار طرق التمويل يعتبر أساس السياسة المالية.

¹ رايح خوني، رقية حساني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشكلات تمويلها، ط 01، ابتكار للطباعة و النشر و التوزيع، 2008، الجزائر، ص 96.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الداخلية

إن مصادر التمويل الداخلية والأموال التي تحصل عليها المؤسسة من خلال أعمالها، تلجأ إليها كأول طريقة للتمويل، إذ تشمل كافة التدفقات النقدية الناتجة أصلاً من التمويل الذاتي والتنازل عن بعض الأصول.

1. التمويل الداخلي

يعبر التمويل الداخلي عن الارتباط المباشر بين مرحلة التجميع ومرحلة الاستخدام بما يتضمنه ذلك من وحدة مصادر الادخار ومصادر الاستخدام. حيث يمكن تعريفه كما يلي:

- هو عبارة عن الأموال المتولدة والناتجة عن قيام المؤسسة بنشاطها خلال دورة الاستغلال، أي القدرة الذاتية للمؤسسة على تمويل نفسها دون اللجوء إلى الغير؛
- يتكون التمويل الداخلي من عنصري التنازل على الأصول والتمويل الذاتي، كون هذا الأخير مورداً مالياً سنوياً متجدداً يتكون من العناصر التالية: الاهتلاكات، المؤونات ذات الطابع الاحتياطي والأرباح المحتجزة

2. مزايا وعيوب التمويل الداخلي

للتتمويل الداخلي عدة مزايا وعيوب نستخلص منها مايلي:

1.2 المزايا¹

تتمثل مزايا التمويل الداخلي فيما يلي:

- استقلالية المؤسسة عن البنوك والمؤسسات المالية؛
- إعطاء المؤسسة الحرية في اختيار نوعية الاستثمار دون التقيد بشروط القروض أو أسعار الفائدة أو بمختلف الضمانات التي قد تُطلب منها للحصول على الأموال من المصادر الخارجية؛
- يعتبر التمويل الداخلي المصدر الذي يؤدي إلى تمويل المؤسسة بدون أن يؤثر في عدد الأصوات، أي لا يزيد عدد أسهم المؤسسة، وبالتالي لا يكون هناك تغير في السيطرة والإدارة في المؤسسة.

¹ بلكبير زكرياء، قطيش محمد أمين، " التسيير المالي و مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ليسانس، في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة أكلي محمد أولحاج، (البويرة)، 2012/2013.

2.2. العيوب

تتمثل عيوب التمويل الداخلي فيما يلي:

- حجم التمويل الداخلي عادة لا يكفي لسد مختلف الاحتياجات التمويلية؛
- عدم الاستخدام العقلاني للتمويل الداخلي بسبب اعتقاد البعض بأن هذا الأخير ليس له تكلفة وهذا ما يؤدي إلى دراسة مجالات استعماله مقارنة بتلك المتحصل عليها من الغير؛
- محدودية الأرباح الموزعة في حالة الشركات ذات الأسهم.

المطلب الثالث: مصادر التمويل خارجية

تلجأ المؤسسات إلى البحث على مصادر تمويل جديدة عندما تكون مصادر التمويل الذاتية غير كافية لمواجهة احتياجاتها، وتمثل مصادر التمويل الخارجية في المصادر قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل.

1. مصادر التمويل قصيرة الأجل

يقصد بمصادر التمويل قصيرة الأجل مجموعة الخصوم التي تساهم في عملية تمويل الأصول المتداولة، والتي تكون مستحقة السداد خلال سنة في الغالب. وتمثل مصادر التمويل قصيرة الأجل في:

1.1. الائتمان التجاري¹

يعرف على أنه أحد أهم أشكال مصادر التمويل قصيرة الأجل، وقد يكون في بعض الأحيان أكبر مصدر خاص بالنسبة للمشاريع الصغيرة التي لا تستطيع سداد قيمة مشترياتها فوراً، ويعرف على أنه الائتمان المسموح للمشروع نتيجة شراءه مواد أولية أو منتجات تامة الصنع دون دفع قيمة المشتريات نقداً، وتمنح فترة زمنية معينة لتسديد هذه المشتريات.

يعتمد الائتمان التجاري على ثلاثة عناصر:²

¹ مصطفى رشيد شيخة: اقتصاديات النقود ومصارف المال، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، (مصر)، ط 6، 1999، ص447.

² المرجع نفسه، ص448.

- الخصم النقدي: وهو الخصم الذي يمنحه البائع للمشتري إذا قام بتسديد الائتمان الممنوح له خلال فترة زمنية محددة، ويظهر ضمن شروط البيع على الفاتورة.
- الفترة الزمنية التي يتم منح الخصم خلالها، والتي هي في مثالنا السابق 15 يوماً؛
- الفترة الزمنية التي يمكن أن تمر قبل السداد، وذلك في حالة عدم الحصول على خصم وهي في مثالنا السابق 45 يوماً.

2.1. الائتمان المصرفي¹

- يعتبر الائتمان المصرفي شكلاً من أشكال التمويل قصيرة الأجل، ويعتمد على البنوك التجارية وشركات الأموال المتخصصة التي توفر أموالاً على شكل ائتمانٍ قصير الأجل للمشاريع المختلفة لسد حاجياتها وتمويل عملياتها التجارية.
- يتميز الائتمان المصرفي بما يلي:²

- سهولة الحصول عليه نظراً لقلّة المخاطر التي يتحملها المقرض في حالة القرض قصير الأجل، بعكس القروض طويلة الأجل لصعوبة التنبؤ بإمكانية السداد؛
- انخفاض سعر الفائدة وذلك بالمقارنة مع فوائد القروض طويلة الأجل.

2. مصادر التمويل متوسطة الأجل

- تتمثل مصادر التمويل متوسطة الأجل لايداع الأنواع من القروض التي تستحق الدفع خلال فترة من تتراوح بين سنة وخمس سنوات، ويمكن تقسيم مصادر التمويل متوسطة الأجل إلى قسمين:

1.2. قروض مباشرة³

- تمثل القروض متوسطة الأجل المباشرة نوعاً من القروض التي يلتزم المشروع عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة في تاريخ معين وتخضع عملية الاقتراض في هذه الحالة إلى شروط الدفعات ما بين المشروع والمقرض وذلك فيما يتعلق بمعدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق وأسلوب السداد، وعادة ما تتراوح فترة

¹ عدنان هاشم رحيم السامرائي: الإدارة المالية، منهج التحليل الشامل، ط 02، الجامعة المفتوحة، (ليبيا)، 1997، ص 262.

² جمال الدين محمد المرسي، أحمد عبد الله اللحلح: الإدارة المالية، مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الاسكندرية (مصر)، 2010، ص 318.

³ مرجع نفسه، ص 319.

الاقتراض بين 03 و 15 سنة من المؤسسات المالية المختلفة كالبنوك وشركات التأمين، ويتميز هذا النوع من الاقتراض بالسرعة والمرونة .

2.2. الاستئجار

يعرف الاستئجار على أنه اتفاق بين منشأتين بحيث تقوم المنشأة المستأجرة باستخدام أحد الأصول المملوكة للمنشأة المؤجرة بدفع مبلغ معين. ووفقا لهذا الأسلوب، تستطيع المنشأة المستأجرة أن تستفيد من خدمات الأصل الذي تحتاج إليه لفترة زمنية معينة دون الحاجة لشراؤه¹.

للاستئجار عدة أنواع سنطرق إليها فيما يلي :

1.2.2. الاستئجار التشغيلي²

يطلق على هذا النوع من الاستئجار أحيانا استئجار الخدمات، ويقوم على فكرة الانتفاع من خدمات الأصل دون أن ينتهي ذلك الانتفاع بتملكه، ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من التأجير: تأجير الحسابات وآلات التصوير والشركات، ومن أبرز ملامح هذا النوع من التأجير:

- يكون المؤجر مسؤولا على صيانة وخدمة الأصل المؤجر؛
- لا تكون الدفعات المتوقعة من تأجيره لمدة واحدة كافية لتغطية تكاليفه ويأمل المؤجر أن يسترد هذه التكاليف من تكرار عملية التأجير؛
- تكون مدة التأجير أقل من الحياة الإنتاجية المتوقعة للأصل المؤجر.

2.2.2. الاستئجار المالي

يختلف هذا النوع من التأجير التشغيلي بما يلي:

- لا يعتبر المؤجر مسؤولا عن خدمات الصيانة؛
- عقد غير قابل للإلغاء؛
- يدفع المستأجر تكلفة التأمين والضرائب؛
- ينتهي هذا العقد بتملك المستأجر للأصل المؤجر.

¹ محمد مفلح عقل: مقدمة الإدارة المالية والتحليل المالي، ط 01، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2010، ص129.

² المرجع نفسه، ص133-134.

ويتم هذا النوع من الاستئجار عادة حسب الترتيب التالي:

- تحديد المؤسسة الراغبة في استئجار الآلات التي تحتاج إليها؛
- يناقش المستأجر ثمن البيع وشروطه مع البائع؛
- تبحث المؤسسة عن بنك أو شركة تأجير لتقوم بشراء الآلات من المصنع؛
- يوقع البنك أو شركة التأجير عقد مع المؤسسة المستأجرة قبل أن يدفع ثمن الآلات للمصنع؛
- تتضمن شروط عقد الإيجار قيام المستأجر بدفع أقساط الأجرة في تواريخ معينة.

3.2.2. البيع وإعادة الاستئجار

يكون الأصل في هذه الحالة مملوكا للمستأجر، ثم يتم شراؤه من قبل المؤجر وإعادة تأجيره إلى البائع. هذا النوع من التأجير شائع في العقارات، وبموجب هذا الترتيب يستلم المستأجر الثمن المدفوع له من قبل المشتري (المؤجر) حالا. وفي الوقت نفسه، يحتفظ البائع (المستأجر) بحق استعمال الأصل المباع.

3. مصادر التمويل طويلة الأجل

تلجأ المؤسسات إلى مصادر تمويل طويلة الأجل لتمويل عملية شراء التجهيزات الرأسمالية، وتتمثل مصادر التمويل طويلة الأجل التي يمكن اللجوء إليها فيما يلي: الاقتراض عن طريق قروض مصرفية طويلة الأجل، والاقتراض طويل الأجل عن طريق إصدار سندات.

1.3 القروض المصرفية طويلة الأجل

تعرف بأنها قروض تمنحها مؤسسات متخصصة، تتجاوز مدتها سبع سنوات، هدفها الرئيسي هو المساهمة في تغطية احتياجات المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية الكبيرة وتمويل الأصول الثابتة التي تزيد مدة اهتلاكها عن سبع سنوات مثل تجهيزات البناء، هياكل المصانع...¹

تستخدم المؤسسات القروض على شكلين:²

¹ سلوس مبارك: التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، 190.

² مرجع نفسه، ص191.

- القرض الشخصي: يركز هذا النوع على الأمانة والوفاء بالعهد، وتحرر بموجبه أية وثيقة. فالمدين مطالب بالتسديد عندما يحل أجله فقط لأن البنك يقوم بإجراء تحريات حول الشخص الطالب للقرض، والسلوكيات التي يقوم بها، ونوع النشاط الذي يمارسه وعلاقته بزبائنه؛
- القرض الحقيقي: يركز هذا القرض على شخصية الفرد بالإضافة إلى شيء مادي يقدمه كضمان حتى يحين وقت تسديد القرض، وهذا الشيء يجب أن يكون من ممتلكات المدين التي تكون بدورها مساوية في قيمتها لحجم القرض.

2.3 التمويل عن طريق إصدار السندات

يمثل السند صكاً تصدره المؤسسات، يعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة الاسمية، كما تعتبر السندات بمثابة عقد بين المؤسسة وحامل السند ويترتب بموجب هذا العقد حقوق والتزامات على الطرفين وهي:

- حق حامل السند في معدل فائدة دوري؛
- تحديد القيمة الدفترية للسند؛
- أولوية أصحاب السندات في المطالبة بحقوقهم في حالات التصفية.¹

1.2.3 مزايا التمويل عن طريق السندات²

تتمثل مزايا التمويل عن طريق السندات فيما يلي:

- سهولة تحديد تكلفة التمويل؛
- توفر للمؤسسة وفرة ضريبية؛
- لا يحق لحامل السندات المشاركة في الإدارة، وبالتالي تصبح مجالاً أوسع للمرونة؛
- لحملة السندات الحق في التصويت في الجمعية العمومية.

¹ نور الدين خبابة: الإدارة المالية، دار النشر، بيروت (لبنان)، 1997، ص498.

² المرجع نفسه، ص499.

2.2.3 عيوب التمويل عن طريق السندات¹

تتمثل عيوب التمويل عن طريق السندات فيما يلي:

- تكلفة التمويل بالسندات ثابتة، وتحملها المؤسسة مهما كان وضعها المالي؛
- يتم سداد القيمة الاسمية للسندات وفوائدها في تاريخ محدد، مما يدفع المدير المالي إلى التخطيط لتوفير النقدية اللازمة لإعادة سداد قيمة السندات؛
- توجد محددات قانونية تحد من قدرة المؤسسة على التوسع في الاقتراض عن طريق السندات، ويرجع ذلك إلى السياسة المالية الخاصة بالمؤسسة التي تحدد نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال.

¹ نور الدين خبيابة: المرجع سابق، ص 500.

المبحث الثالث: الوظيفة المالية بالمؤسسة الاقتصادية

تعتبر الوظيفة المالية واحدة من أهم الوظائف في نشاط المؤسسة، فلا يمكن لأية مؤسسة أن تقوم بنشاطها من إنتاج أو تسويق أو غيرها من الوظائف دون توافر الأموال اللازمة لتمويل أوجه النشاط المتنوعة.

المطلب الأول: تعريف ومهام الوظيفة المالية

يتناول هذا المطلب على أهم التعاريف للوظيفة المالية ومهامها على مستوى المؤسسات الاقتصادية

1. تعريف الوظيفة المالية

هناك العديد من التعاريف التي أعطيت للوظيفة المالية، حيث يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

- تعرف بأنها النشاط الإداري الذي يتعلق بتنظيم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف المشروع بكفاءة إنتاجية عالية، والوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة؛
 - هي تلك الوظيفة التي تهتم بالحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة وإدارة هذه الأموال وحسن استغلالها في المشروعات الاستثمارية؛
 - الوظيفة المالية هي مجموعة المهام والعمليات التي تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال في مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة في إطار محيطها المالي، بعد تحديد الحاجات التي تريدها من الأموال ومن خلال برامجها وخططها الاستثمارية، وكذا برامج تمويلها وحاجاتها اليومية؛
 - هي وظيفة تختص باتخاذ القرارات في مجال الاستثمار ومجال التمويل، كما تختص بالتخطيط المالي والرقابة المالية.¹
- وبصفة عامة، تعرف الوظيفة المالية على أنها الوظيفة التي تُعنى بتوفير الأموال اللازمة للمؤسسة حسب احتياجاتها وخططها التمويلية.

¹ منير إبراهيم هندي: الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر، ط 02، المكتب العربي الحديث، مصر، 1991، ص 08.

2. مهام الوظيفة المالية

الوظيفة المالية هي مجموعة المهام التي تصب في توفير الموارد المالية وكيفية استخدامها، حيث تسعى في مجموعها إلى البحث عن الأموال من مصادرها الممكنة بالنسبة للمؤسسة، وذلك بعد تحديد الحاجات التمويلية من خلال برامجها وخططها الاستثمارية، وتمثل مهام الوظيفة المالية في كل من التخطيط، التنظيم، الرقابة والتحفيز:¹

1.2 التخطيط

يعرف الاقتصادي الفرنسي هنري فايول التخطيط بأنه يشمل "التنبؤ بالمستقبل مع الاستعداد له، فالتخطيط المالي نوع من أنواع التخطيط يركز على كيفية الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة، وكيفية استثمارها بحيث يتم الحصول على أكبر فائدة من وراء هذا الاستثمار.

2.2 التنظيم

يمثل تحديداً للأنشطة التي يقوم بها المشروع لبلوغ أهدافه بكفاءة، ثم توزيع وتجميع هذه الأنشطة للأفراد العاملين وفق أسس معينة تمثل التخصص الوظيفي، ويختلف الهيكل التنظيمي للوظيفة المالية من مشروع لآخر، تبعاً لنوع وحجم القطاع الذي يعمل فيه وطبيعة نشاطه ودرجة تعقيده.

3.2 الرقابة

تتولى وظيفة الرقابة المالية تقييم أداء المؤسسة بمقارنتها بالخطط الموضوعية لغرض اكتشاف الانحرافات وتصحيحها والتأكد من تنفيذها. ويجب على المدير المالي عند قيامه بالتخطيط المالي أن يقوم بتصميم نظام للرقابة المالية يمكنه من مراجعة التنفيذ الفعلي مع الخطط الموضوعية، لذلك تعتبر الرقابة المالية من اختصاص المراقب المالي الذي من مهامه الأساسية الإشراف على الحسابات.

4.2 التحفيز

التحفيز هو خلق التعاون الإداري بين العاملين في المشروع، وبمختلف مستوياتهم الإدارية، واستمالتهم لحب العمل، وإثارة الروح المعنوية فيهم من أجل التفاني في العمل، ويتطلب التحفيز المالي نظاماً كفؤاً للاتصالات بين مختلف المستويات الإدارية.

¹ محمد علي العامري: الإدارة المالية، ط 01، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2007، ص 19.

المطلب الثاني: أهداف الوظيفة المالية

تسعى الوظيفة المالية الى تحقيق اهداف متعددة نابعة من الاهداف الاستراتيجية للإدارة العليا للمؤسسة و قد تكون الاهداف تقليدية النشأة بنشوء المؤسسة او اهداف تتبع عادة من النوازع الذاتية لمؤسسي المؤسسة و الهادفة لتحقيق منافع شخصية , ويمكن ابراز هذه الاهداف فيما يلي:¹

1. هدف الإدارة

عادة ما تعتبر الإدارة الوكيل لأصحاب المؤسسة أو مالكيها ولهذا فهي تسعى دوما إلى خدمة ورعاية مصالحهم وبالتالي فهي تسعى إلى تحقيق الهدف المسطر من قبل هؤلاء الملاك والذي يسعون إلى تحقيقه ومن ثم فإن الإدارة تسعى بدورها إلى مساعدة المالك على تعظيم ثروتهم خصوصا وإذا كان لهم نصيب أو نسبة معينة من الأرباح الخاصة بالملاك وبالتالي كلما زادت أرباح الملاك زادت معهم أرباحهم، والإدارة ليست مسؤولة فقط أمام الملاك بل هي أيضا تشعر بالمسؤولية اتجاه العمال والمجتمع أيضا، وهذا باستخدام الموارد المالية المتاحة لديها من أجل تحسين ظروف العمل وكذا أجور العمال.

2. هدف الملاك

باعتبار أن الملاك هم أصحاب المؤسسة فهم أول مستفيد من تطور المؤسسة واستمرار نشاطها وبالتالي فمن الضروري أن تحقق النشاط هدفهم وعموما فإن الملاك يسعون دائما إلى تعظيم القيمة السوقية لأسهم مؤسستهم وهو ما يعبر عنه أحيانا بتعظيم قيمة المؤسسة أو تعظيم ثروتها وبالتالي نجد أن ملاك المؤسسة يهتمون بمتغيرات عديدة مثل مقدار العائد المتولى عن نشاط المؤسسة توقيف حدوثة مدى استمراره.

3. هدف العاملين

يضيف سعي العاملين إلى تعظيم ثروتهم هدفا جديدا للقرارات المالية فالموارد المالية المتاحة لا ينبغي أن تخصص بالكامل لاقتراحات استثمارية تهدف فقط إلى تعظيم الربح و ثروات الملاك أو الإدارة أو كلاهم بل ينبغي

¹ عبد الغفار حنفي: الإدارة المالية المعاصرة، طبعة 1، الدار الجامعية، الاسكندرية(مصر)، 2006ص27.

تخفيض جزئ منها إلى مجالات تساهم في تعظيم ثروات العاملين كرفع مستوى الأجور والاستثمار في برامج الأمن الصناعيين يضاف إلى ذلك مراعاة عدم التعارض مع أهداف الملاك.

4. هدف تحقيق سيولة كافية

يجدر بنا الإشارة هنا إلى أن الإفراط في الاهتمام بالربحية -يؤدي إلى الإضرار بهدف السيولة والعكس صحيح فالإفراط في الاهتمام بالسيولة يؤدي إلى الإضرار بهدف الربحية إذ أنه عندما تقوم المؤسسة بالاحتفاظ بأموال تزيد عن الحد المناسب سيؤدي ذلك إلى انخفاض من أرباحها نتيجة تجهيد الأموال وعدم استثمارها كما أن قيام المؤسسة باستثمار لمختلف أمولها دون الأخذ بعين الاعتبار مختلف التزاماتها سوف يؤدي إلى انخفاض سيولتها وبالتالي الأضرار بسمة المؤسسة الائتمانية .

إذن على الإدارة المالية (الوظيفة المالية) في المؤسسة أن تسعى إلى تعظيم ثروة الملاك أولاً طالما لا يتعارض هذا مع المصلحة الذاتية لأعضاء الإدارة أو مع أهداف العاملين، كما عليها الأخذ بعين الاعتبار معيار السيولة وتحديد مستواها الأمثل كونها يحدد على أساسها القدرة الائتمانية للمؤسسة وبالتالي سمعتها المالية .

المطلب الثالث: أدوار الوظيفة المالية في المؤسسة

تقوم الوظيفة المالية في المؤسسة بالعديد من الأدوار والتي من أهمها:

1. الأدوار التقليدية

تتمثل أهم الأدوار التقليدية فيما يلي¹ :

- التخطيط المالي: حيث تعتبر من أهم من وظائف الإدارة المالية للمؤسسة وتتعلق بدراسة وتقدير حركة الأموال وإيجاد صورة شاملة لعمليات ونشاط المؤسسة ووضع الخطط التي سيتم تنفيذ من خلال استثماراتها المختلفة المعرفة للاحتياجات المالية في الأجل الطويل، المتوسط والقصير؛

¹ عبد الحليم كراجه وآخرون: الإدارة والتحليل المالي، ط 01، دار صفاء النشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2000، ص 24.

- تحديد هيكل التمويل المناسب والذي يناسب هيكل الأصول ويجعل تكلفة الأموال في أدنى مستوى ممكن؛
- تحديد أفضل مزيج مرغوب من الأصول اللازمة للمؤسسة وذلك من خلال إقرار حجم ونوع الاستثمار في الأصول الثابتة إقرار الحجم المناسب في رأس المال العامل وتركيبه؛
- خدمة السياسة العامة للمؤسسة، وذلك عن طريق من الوظائف الأخرى بكل الإمكانيات المالية التي تحتاجها البلوغ أهدافها ومن ثم الوصول لأهداف المؤسسة؛
- دراسة الأثر المالي للقرارات المتخذة، وذلك من خلال المخططات الموضوعية والميزانيات التقديرية ومخطط الخزينة؛
- ضمان التجانس في المؤسسة والعمل تحت قيد المردودية والحفاظ على قدرة التسديد؛
- ضمان الرقابة الدائمة لتنفيذ القرارات المالية وذلك من أجل التأكد من الأهداف التي تم تحديدها قد تم تنفيذها بالكفاءة والفعالية اللازمين؛
- تحديد أفضل مزيج من وسائل تمويل هذه الأصول وذلك من خلال اتخاذ القرارات الخاصة بمصادر التمويل طويل الأجل، اتخاذ القرارات الخاصة بمصادر التمويل قصيرة الأجل.

2. الأدوار الحديثة

- إن الأدوار السابقة تعتبر إلى حد ما تقليدية فنظرا لتطور طرق التسيير واشتداد المنافسة تطور دور الوظيفة المالية في المؤسسة إلى وظائف أخرى من أهمها¹:
- تسيير المخاطر؛
 - المشاركة بقدرة واسع في سيرورة القرار الاستراتيجي، وذلك من خلال تقويم الخيارات الإستراتيجية الأكثر تعقيدا؛
 - التكيف مع العمل ضمن المجمعات، والتأقلم مع المعطيات الجيدة لعولمة المؤسسات وما تطلبه من تقنيات جديدة للتقييم والرقابة.

¹ سليمان بلعور: أثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المالية المؤسسة الاقتصادية ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص54.

خلاصة

لقد استعرضنا في هذا الفصل كلا من مفهوم المؤسسة الخدمية، بالإضافة إلى المفاهيم الأساسية للخدمة والهيكلة التنظيمية للمؤسسة الخدمية. حيث تقوم المؤسسة الخدمية بتحويل تشكيلة من المدخلات المادية وغير المادية إلى مخرجات غير ملموسة، ولكنها محسوسة في صورة خبرات أو تجارب.

كما تم التركيز على الإطار المفاهيمي للبيئة التمويلية في المؤسسة الخدمية ومصادر تمويلها الداخلية والخارجية، والتعريف بالوظيفة المالية للمؤسسة الاقتصادية، والتخطيط والرقابة الماليين؛ فالوظيفة المالية التي كان دورها مقتصرًا على العمليات المالية التقليدية، أصبحت في الوقت الراهن تؤدي دور هامًا يتمثل في التخطيط المالي.

الفصل الثاني

تمهيد

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي أحد الركائز التي تشكل محورا أساسيا لمعرفة مدى صلاح أو فشل القرارات والخطط الاستثمارية للمؤسسة، فهي المحور الذي ينصب حوله اهتمام المديرين كونه يشكل أهم أهداف المؤسسة، ويرتكز تقييم الأداء المالي على استخدام أدوات التوازن المالي من مؤشرات ونسب . لذا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري للأداء المالي ، والتوازن المالي، بالإضافة الى عرض بعض النماذج الرائدة في مجال التحليل المالي.

المبحث الأول: الاطار النظري للأداء المالي

يعد الأداء المالي أحد أهم العمليات التي تعتمد عليها المؤسسة لتحديد مدى صلاحها في تحقيق أهدافها المنشودة وهذا لتحسين أدائها نحو الافضل وفي هذا المبحث سوف نتطرق الى بعض المفاهيم حول الأداء المالي.

المطلب الأول : عموميات حول الاداء المالي وأهميته

من خلال هذا المطلب، سوف نتناول تعريف الأداء المالي وأهميته بالنسبة للمؤسسة :

1. تعريف الاداء المالي

توجد عدة تعاريف للأداء المالي حسب كل منظور، و يعود تباين هذه التعاريف إلى اختلاف الباحثين ، فالأداء المالي حسب عميد كلية العلوم الاقتصادية في تولوز وباو سيرج إفريرت "EVRAERT SERGE" هو فحص المحاور التالية من خلال عملية التحاكي : العوامل المؤثرة في المردودية المالية، أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الاموال الخلاصة ، مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إصلاح السياسة المالية و فوائض من الارباح، ومدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة؛¹

-الاداء المالي هو مدى مساهمة الانشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الاهداف المالية بأقل تكاليف ممكنة؛²

-ويعرف أيضا على أنه النتائج المرغوبة التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها؛³

-الاداء المالي هو أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة، يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الاهداف ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بالفرص الاستثمارية؛⁴

¹ عبد الغني دادن: قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية: نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية: دراسة حالة بورصتي الجزائر و فرنسا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص36.

² حفصي رشيد: تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر: دراسة احصائية خلال الفترة 1999-2009، مذكرة ماجستير في علوم التسير، جامعة ورقلة (الجزائر)، 2011، ص03.

³ القالي سميرة: استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية 2016: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري 2014، مذكرة ماستر في علوم التسير، جامعة المسيلة (الجزائر)، 2018، ص01.

⁴ محمد محمود الخطيب: الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2010، ص 45.

- هو أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها؛

- تعبر الشركات عن أدائها المالي بعبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عددية وكمية بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة حتى يتسنى للشركات تحديد مستوى بدقة وفعالية¹؛

ومما سبق، نجد أن الأداء المالي يتمثل في قدرة الشركة على استخدام مواردها بطريقة مثلى لتحقيق أهدافها، والتي تتمثل في تخفيض تكاليفها وزيادة إيراداتها.

2. أهمية الاداء المالي في المؤسسة

يمكن تلخيص أهمية الأداء المالي فيما يأتي:²

- تعتمد الرؤية المستقبلية للشركة على العوائد المتوقع تحقيقها من أدائها المستقبلي، وهذا يعني الاهتمام بالأداء المالي وطرائق قياسه؛

- يقدم الأداء المالي مفاهيم وأدوات قياس رئيسية و تحذف لتنفيذ الاجراءات وصياغة الخطط التي تدعم تحذف ترشيد استخدام الموارد وتحقيق الفاعلية في انجاز الاهداف؛

- يساهم قياس الأداء المالي في تحديد مواقع القوة والضعف التي تعاني منها الشركة، وهذا يساعد كثيرا على اتخاذ الاجراءات التصحيحية لمعالجة هذه الانحرافات؛

- يساعد الأداء المالي في معرفة درجة النمو التي تحقها الشركة باتجاه انجاز أهدافها القصيرة والبعيدة الأمد؛

- ان استخدام التعددية في المقاييس المالية يعطى صورة واضحة عن الحالة المالية للشركة مقارنة بنتائج الأداء المالي للسنوات السابقة للشركة نفسها أو مع شركات عاملة في القطاع نفسه (المنافسين)؛

- كما أن الاداء المالي يساعد في تشخيص مواقع الخلل التي تعاني منها الجودة وطبيعة الاستخدامات المالية لعناصرها؛

- يعد الأداء المالي للكشف عن الميزة التنافسية التي يمكن أن تعمل على أساسها الشركة.

¹ السعيد فرحات جمعة: الاداء المالي لمنظمات الاعمال التحديات والراهنة ، دار المريخ، الرياض (السعودية)، 2000، ص37.

² ناظم حسن عبد السيد: محاسبة الجودة: مدخل تحليلي، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2009، ص140.

المطلب الثاني: أهداف الأداء المالي ومقاييسه

للأداء المالي مجموعة من الأهداف والمقاييس نستخلصها فيما يلي:

1. أهداف الأداء المالي

- ان النجاح في وضع نظام سليم لتخطيط ومراقبة الأداء المالي للمنظمات يهدف الى ما يلي:
- تحديد جوانب القوة المالية والضعف الناجمة عن التطبيق غير السليم للقرارات المالية في المنظمة؛
 - التأكد من درجة كفاءة وفعالية استخدام المنظمة للموارد المالية المتاحة بها؛
 - توفير الأدوات اللازمة في تشخيص المشاكل المالية واتخاذ الاجراءات المناسبة للتصويب؛
 - علاج المشاكل وتحسين مستوى الأداء المالي للمنظمة يتطلب معرفة المركز الائتماني للمنشأة و تحديد مركزها المالي؛

- تقويم صلاحيات السياسات التشغيلية والمالية التي تتبعها المنشأة من خلال تقويم كفاءة الأنشطة؛
- تقويم الأداء والمساعدة في تخطيط وتحليل كافة أنشطة الشركة وترشيد قرارات الاستثمار وزيادة مصداقية نتائج الأعمال.¹

2. مقاييس الأداء المالي

- ب الرغم من أن المقاييس المالية تمثل علاقات بين مقدارين أو متغيرين محاسبيين تربطهما علاقات مشتركة لدراسة حالة معينة إلا أنها لا ترتبط بالجودة بشكل مباشر، لكن يمكن من خلالها الاستدلال على قدرة الشركة على انتاج منتجات أو تقديم خدمات ذات جودة عالية ينعكس أثرها بشكل مباشر على المقاييس المالية، مجتمعة أو منفصلة، وهذا يؤدي بدوره الى تحسين الأداء المالي.² وتنقسم هذه النسب والمؤشرات الى مجاميع يركّز كل منها على جانب أدائي معين، وهذه المجاميع هي:

- نسب الربحية: وهي النسب التي تقيس كفاءة ادارة المنظمة في توليد الارباح عن طريق استخدام أصولها؛
- نسب السيولة: وهي مجموعة النسب المخصصة لقياس قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل؛

¹ فارس ناصيف الشيبيري، غسان سالم طالب: مبادئ مالية، ط 01، دار وائل للنشر، عمان (الاردن)، 2012، ص123.

² ناظم حسين عبد الصمد: مرجع سابق، ص159.

- نسب النشاط (إدارة الموجودات): تستخدم في قياس فاعلية المنظمة في إدارة موجوداتها واستخدام مواردها؛
- نسب الرافعة (إدارة المديونية): تستخدم لقياس الرافعة المالية للشركة أو مستوى المخاطرة؛
- نسب القيمة السوقية: وهي مجموعة النسب المخصصة لقياس قدرة المنظمة على تحقيق أداء عالي يرفع من القيمة السوقية لأسهمها.¹

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

يتأثر الأداء المالي بعدة عوامل بعضها خارجي والبعض الآخر داخلي، وتمثل هته العوامل فيما يلي:

1.العوامل الخارجية

تمثل العوامل الخارجية في مجموعة من المتغيرات التي تخرج عن نطاق تحكم المؤسسة وعن رقابتها، وتعبّر عن كل ما هو خارج عن المؤسسة: المحيط بمختلف أبعاده، مما يؤثر على أدائها. وقد تكون العوامل الخارجية خطرا يؤثر عليها سلبا، مما يستدعي التكيف معها لتخفيف اثارها، أو بالأحرى رفع مستوى المؤسسة لأدائها برفع قدراتها على مسايرة هذه المتغيرات فرصا كانت أو مخاطرا، وتمثل هته العوامل فيما يلي:

1.1. العوامل الاقتصادية

وهي التي تشكل أكثر العوامل تأثيرا على المؤسسة الاقتصادية لكون المحيط الاقتصادي هو المصدر لمختلف مواردها والمستقبل لمختلف منتجاتها، ومن بين هذه العوامل: الفلسفة الاقتصادية للدولة، سياسة التجارة الخارجية، معدلات التضخم وأسعار الفائدة...، وهي عوامل اقتصادية عامة، وهناك عوامل اقتصادية قطاعية تتمثل في: الموارد الأولية كالطاقة، حرية المنافسة، هيكل السوق... الخ.

¹ ظاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبحي ادريس: الادارة الاستراتيجية منظر منهجي متكامل، ط 01، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان (الاردن)، 2007، ص483.

2.1. العوامل الاجتماعية والثقافية

حيث أن البعد الاجتماعي والثقافي قد يكون عائقا أمام تحسين الأداء المالي للمؤسسة نظرا للوزن الذي يحتله في محيط المؤسسة وقوة تأثيره، فمثلا ثقافة المجتمع قد تمنع من انتشار منتوجات المؤسسة مما ينعكس سلبا على أدائها المالي.

3.1. العوامل السياسية والقانونية

والتي تتمثل في الاستقرار السياسي والأمني للبلاد، وطبيعة القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات، بالإضافة الى قوانين السوق والسياسات المالية النقدية و الاقتصادية للدولة. كل هذا له أثر على أداء المؤسسة.

4.1. العوامل التكنولوجية

فالتغير في المعارف العلمية والتكنولوجية يؤثر في الأداء المالي للمؤسسة، خاصة من خلال مساهمتها في تخفيض التكاليف وتحسين جودة المنتجات؛ لهذا يجب التشجيع على أعمال البحث والتطوير التي تنعكس بالإيجاب على نشاط المؤسسة، وبالتالي على أدائها.

2. العوامل الداخلية

تتمثل في مختلف المتغيرات الناتجة عن التفاعلات الداخلية للمؤسسة والتي تؤثر على أدائها المالي وربحيتها، حيث يمكن للمؤسسة التحكم فيها لحد ما والسيطرة عليها بشكل يسمح بزيادة اثارها الايجابية أو التقليل من اثارها السلبية اذا ما أحكمت تنظيمها وأهلت عمالها واستخدمت أساليب التسيير الحديثة، ولكونها تتميز بالكثرة فيصعب حصرها، إذ يمكن تصنيفها الى:

1.2. العوامل التقنية

وهي مختلف القوى والمتغيرات التي ترتبط بالجانب التقني للمؤسسة والتي توضح على الخصوص مايلي:

- الهيكل التنظيمي: وهو الوعاء (الإطار) الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات داخل المؤسسة، حيث يؤثر في أدائها من خلال المساعدة على تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأهداف وتخصيص الموارد، مع تحديد أدوار الأفراد والتنسيق بينهم، مما يسهل على المؤسسة اتخاذ القرار بفعالية. وبالتالي يعتبر الهيكل التنظيمي عاملا حاسما في تحديد فعالية الأداء بالمؤسسة؛

- التكنولوجيا: فنوع التكنولوجيا سواء المستخدمة في الوظائف الفعلية أو المستخدمة في معالجة المعلومات لها تأثير كبير على حسن أداء المؤسسة؛

- العملية الإنتاجية: وهذا يدل على نوعية المنتج، شكله وتوافق منتجات المؤسسة ورغبات طالبيها ومستويات الأسعار؛

- الموقع الجغرافي للمؤسسة: وكذا حجمها الذي يؤثر ايجابا أو سلبا على الأداء المالي، لكن أجريت عدة دراسات بينت أن هناك علاقة طردية بين حجم المؤسسة وأدائها.

2.2. العوامل البشرية

يلعب العنصر البشري دورا فعالا في أداء المؤسسة باعتباره الموجه الذي يختلف من حيث السن والجنس، مستوى التأهيل ومدى التوافق بين المؤهلات والمناصب المشغولة والتكنولوجيا المستخدمة، أنظمة المكافآت والحوافز، والعلاقة بين أفراد المؤسسة والإدارة.

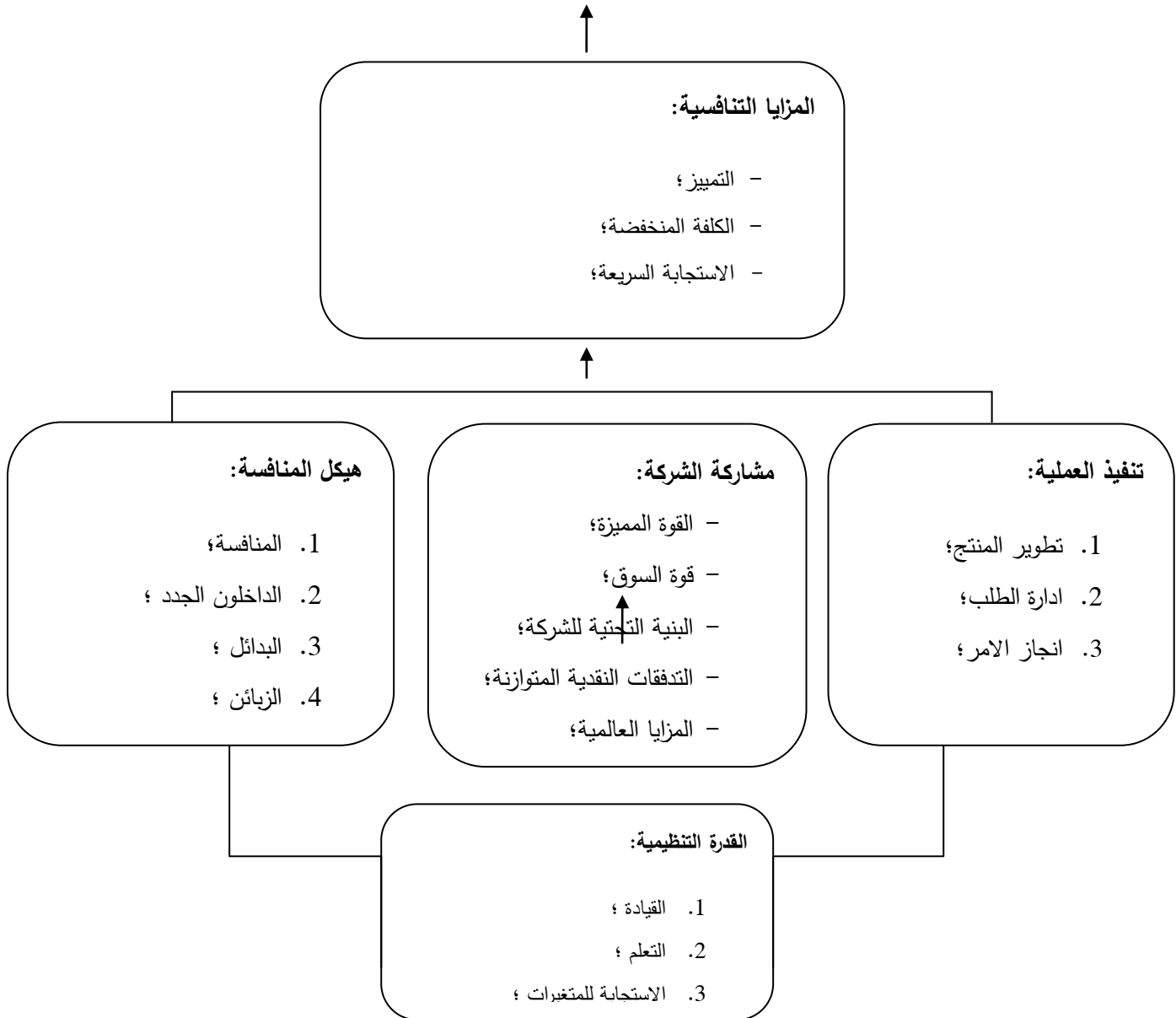
3.2. نظام المعلومات السائد

تلعب المعلومات دورا مهما في متابعة أداء المؤسسة وتقييمه، حيث يتجسد انسياب المعلومات ضمن المحيط الداخلي للمؤسسة في نظام قائم بذاته يتفاعل مع مجمل الأنشطة والوظائف التي تضطلع بها، ومدى السرعة في تحويل المعلومات من مواقع التنفيذ الى مواقع القرار أو العكس، إضافة الى نوعية هذه المعلومات ومدى الكفاءة في عملية جمع وتصنيف وتقييم البيانات المعبرة عن الأداء وتحويلها الى معلومات يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الكفيلة بتصحيح مسار هذا الأداء.¹

¹ شطارة نبيلة: فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة العمومية الاقتصادية ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015. ص 67-68.

وبالتالي هناك عوامل أكثر توسعا وشمولية في التأثير على الأداء المالي، سواء أكانت ذات طبيعة خارجية أم داخلية، وهي كما يعرضها الشكل الآتي:

شكل رقم (01-02): العوامل المؤثرة في الأداء المالي



المصدر: ناظم حسن عبد السيد : (محاسبة الجودة مدخل تحليلي)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص137.

المبحث الثاني: التحليل والتوازن الماليين للمؤسسة الخدمية

يعتبر التحليل المالي والتوازن المالي من أهم المواضيع الإدارية و المالية المختلفة للمؤسسة ، التي تهدف للوصول الى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية .

المطلب الأول: التحليل المالي - أهدافه وأهميته

يتناول هذا المطلب العناصر الأساسية التالية: تعريف التحليل المالي، أهدافه وأهميته.

1. تعريف التحليل المالي

تعمل المؤسسة على تسيير التدفقات النقدية ومراقبتها وذلك عن طريق تحديد تكاليفها وإيراداتها من خلال مصلحة مُكَمَّلة لمصلحة المحاسبة تتمثل في مصلحة التسيير المالي؛ التي تتخذ من التحليل المالي أساسا في عملية المراقبة واتخاذ القرار. ولقد تعددت التعاريف المتعلقة بالتحليل المالي ونذكر منها:

- التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في الوضع المالي للمؤسسة وتعزيزها، ومواطن الضعف لوضع العلاج اللازم له؛¹

- التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف (اشتقاق) مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومن مصادر أخرى، وذلك حتى يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المؤسسة قصد اتخاذ القرار؛²

- التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستخدم كأساس لاتخاذ قرارات من أجل تعزيز الاتجاهات الإيجابية في المؤسسة ومعالجة النقص المتوقع في السيولة.³

من التعاريف السابقة، يمكن تعريف التحليل المالي كما يلي: هو قراءة ممنهجة للقوائم المالية لاستخلاص معلومات مالية ومعالجتها بالاستعانة بمعلومات مساعدة لتسهيل تقييم أداء المؤسسة في الماضي والحاضر ومعرفة نقاط القوة والضعف فيها وكذا التنبؤ بالأوضاع المستقبلية بهدف اتخاذ القرارات المناسبة.

¹ Pierre conso, Farouk Hemisi : **Gestion Financière de l'entreprise**, Edition DUNOD, 1998, P199.

² محمد مطر: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، ط 01، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، عمان،(الاردن)، ص25.

³ محمد عقل مفلح: مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، (الاردن) 2006، ص19.

2. أهداف التحليل المالي

تختلف أهداف التحليل المالي من مؤسسة إلى أخرى، كما تختلف حسب المحلل المالي سواء أكان تحليلاً خارجياً (من طرف البنوك، رجال الأعمال، مصلحة الضرائب) أو تحليلاً داخلياً على مستوى المؤسسة ككل، لذا يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى الأهداف التالية من خلال عملية التحليل:

1.2. الأهداف الداخلية

من أهداف التحليل المالي الداخلية العناصر الآتية:¹

- البحث عن شروط التوازن المالي وقياس مردودية الأموال المستثمرة؛
- معرفة المركز المالي للمؤسسة والتنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية؛
- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية للفترة تحت التحليل، وبصفة عامة إعطاء حكم على التسيير المالي لهته الفترة؛
- تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة؛
- إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وذلك عن طريق الدراسات التفصيلية للبيانات المالية لفهم ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها ، مما يساعدنا على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية التي تعمل المؤسسة في إطارها؛
- تنظيم المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في الرقابة العامة لنشاط المؤسسة وجعلها كأساس للتقديرات المستقبلية مثل الميزانية التقديرية للاستثمارات؛
- توفير المعلومات حول سياسة المؤسسة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية في الوقت المناسب، كقرارات الاستثمار والاختيار بين وسائل التمويل وسياسة القروض واتجاه الأرباح وتغيير رأس المال.

2.2. الأهداف الخارجية²

- ترتبط الأهداف الخارجية للتحليل المالي بما يلي:
- تعتمد البنوك على التحليل المالي لاتخاذ القرارات الخاصة بالإقراض أين يطلب من المؤسسة تقديم تقارير عن سيولتها لغرض معرفة قدرتها على الوفاء بديونها؛

¹ ناصر دادي عدون: تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الإدارة المالية، الدار المحمدية، (الجزائر)، 1999، ص ص11-13.

² عبد الغفار حنفي: الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 1990، ص69.

- مقارنة وضعية المؤسسة مع مؤسسات أخرى من نفس القطاع وإظهار نقاط القوة والضعف التي تتميز بها؛
 - تقييم جدوى الاستثمارات في المؤسسة؛
 - تقييم النتائج المالية، حيث يمكن بواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة
- هذه الأهداف المرجوة من التحليل المالي قد تختلف حسب المحلل المالي، ولكن بصفة عامة ينتظر من هذا الأخير أن يجيب على السؤال التالي: هل الهيكل المالي للمؤسسة متوازن؟ ويتشعب هذا السؤال إلى مشكلتين أساسيتين؛ فالأولى مرتبطة بشكل تمويل المؤسسة على مواجهة التزاماتها على المدى القريب، وهذا ما يستدعي دراسة وضعية الخزينة، أي دراسة السيولة المتاحة لديها. أما الثانية فهي مرتبطة بما وهو ما يستدعي دراسة الخصوم لتحديد نسب الأموال الخاصة والديون، أي تحديد الهيكل المالي؛

3. أهمية التحليل المالي

تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:¹

- يساعد إدارة المؤسسة على رسم أهدافها وبالتالي إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي؛
- تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها وذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة؛
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة؛
- يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق؛
- تشخيص الحالة المالية للمؤسسة؛
- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بديونها؛
- الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة؛
- الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة.

¹ صبراني أحمد لمين، باحمو ياسين، " تقييم أثر النظام المحاسبي المالي على نتائج التحليل المالي للحسابات المجمععة في الجزائر "، مذكرة الماستر، في العلوم المالية و المحاسبة تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة أحمد دراية (أدرار)، 2022/2021، ص9-10.

المطلب الثاني: مجالات التحليل المالي

يُستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة، ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها:¹

1. التحليل الائتماني

يقوم التحليل للقرض بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقتهم مع المقرض وتقييمها، وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم، كما تقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، الإطار الملائم و الفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة على تعريف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقرض وتتم القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.

2. التحليل الاستثماري

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم المؤسسات وسندات القرض، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد إلى تقييم المؤسسات لنفسها وللكفاءة الإدارية التي تتحلى بها وللاستثمارات في مختلف الحالات.

3. تحليل الاندماج والشراء

ينتج عن الاندماج و الشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا و زوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما في حالة رغبة مؤسسة شراء مؤسسة أخرى، وتتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية للمؤسسة المنوي شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها، و في نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبتها.

¹ عامر عبد الله: التحليل والتخطيط المالي المتقدم، ط 01، دار البداية ناشرون و موزعون، عمان (الأردن)، 2015، ص ص 157-159.

4. تحليل الأداء

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءة إدارة الموجودات، والتوازن المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بمؤسسات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة والمستثمرين والمقرضين.

5. التخطيط

تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمراً ضرورياً لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من خدمات و سلع، وتمثل عملية التخطيط بوضع تصور أداء المؤسسة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دوراً مهماً في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.

المطلب الثالث: مفاهيم أساسية حول التوازن المالي وشروطه

يتناول هذا المطلب العناصر الآتية : تعريف التوازن المالي، شروط التوازن المالي.

1. تعريف التوازن المالي

يعتبر التوازن المالي الهدف الأساسي الذي تسعى المؤسسات الاقتصادية الى بلوغه ، وعليه يعرف التوازن المالي كما يلي:

-تنطلق فكرة التوازن المالي من الميزانية المالية باعتبارها تعتمد على التوازن بين الخصوم والأصول أي: مدى تمكن المؤسسة من دفع ديونها اللازمة والقدرة على الوفاء بها عند تاريخ استحقاقها، وأن تكون الأصول تسمح بدفع الديون، على أساس أن الأموال التي تبقى في المؤسسة لمدة أكثر من سنة هي التي ستمول الاستخدامات في المدى

الطويل، وكذلك الأمر بالنسبة للأصول المتداولة التي ستمول ديون أو المؤسسة في الأجل القصيرة،¹ وبالتالي فإن التناظر بين الموارد المالية واستخدامها يعبر عنه بالتوازن المالي.²

- يعتبر التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية معيارا مهم لتقييم المؤسسة عامة وتقييم سلوك الخزينة خاصة إذ أن التوازن المالي يكفل للمؤسسة بقاءها و استمرار نشاطها إلى حدما على عكس العجز المالي الذي يسلب استقلالها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض من اجهة أو سحب ذوي الحقوق لأموالهم من جهة أخرى.³

2. أهمية التوازن المالي

تتجلى أهمية التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية بوجه عام والخدماتية بوجه خاص فيما يلي⁴:

- التنبؤ بالنتائج المستقبلية لخزينة المؤسسة وتقييم المخاطر المرتبطة بها؛
- تقدير العائدات من فرص الاستثمار المتاحة؛
- فرض الرقابة على تدفقات الأموال الداخلية والخارجية؛
- تقييم الأداء المالي للمؤسسة والتعرف على مدى الاستخدام العقلاني للموارد.

3. أنواع التوازنات المالية

يتمثل التوازن المالي في نوعين أساسيين هما: التوازن قصير الأجل، والتوازن طويل الأجل.

- التوازن المالي قصير الأجل: هو جزء من موجودات المؤسسة المحتفظ بها على شكل سائل، إذ يعتبر المقياس الأمثل لتسيير الخزينة ومؤشر المراقبة لوضع المؤسسة النقدي بتاريخ معين؛ خلال فترة زمنية⁵، وبموجبها تتحدد حاجة المؤسسة للأموال السائلة وأهمها تحريك الدورة التشغيلية وتسديد الالتزامات بتاريخ استحقاقها؛⁶

¹ Pierre Coso : **La gestion financière**, Dunod, Paris (France), 1983, P150.

² ناصر دادي عدون، محمد فتحي نواصر: دراسة الحالات المالية، دار الأفاق للنشر، الجزائر، 2001، ص22.

³ عادل علي: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر- بسكرة (الجزائر)، 2002، ص25.

⁴ يوسف حسن يوسف: التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية (مصر)، 2012، ص06.

⁵ Florence Delahaye & Jacqueline Delahaye : **Finance d'entreprise - Manuel et applications**, 2^{ème} édition, Dunod, Paris (France), 2009, P258.

⁶ ناصر دادي عدون: مرجع سبق ذكره ، ص02.

-التوازن المالي طويل الأجل: يكون التوازن المالي طويل الأجل جيدا بالنسبة للمؤسسة من حيث إمكانية التوسع المستقبلي الذي يتطلب استثمارات رأسمالية طويلة الأجل، ومقدرةً على تسديد المؤسسة لديونها في تواريخ استحقاقها بطريقة مستمرة.¹

4. شروط تحقق التوازن المالي

لكي يتحقق التوازن المالي داخل المؤسسة لا بد من تحقق الشروط (الثلاثة) التالية:²

- الشرط الأول: يجب أن يكون رأس المال العامل موجبا، ويتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة من تمويل الأصول الثابتة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي: تمويل الاستثمارات اعتمادا على الموارد (الطويلة والمتوسطة) الأجل، والمتمثلة في رأس المال والديون (الطويلة والمتوسطة) الأجل؛
- الشرط الثاني: يجب أن يغطي رأس المال العامل الاحتياج في رأس المال العامل، أي يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال؛
- الشرط الثالث: خزينة موجبة، ويتحقق ذلك بتحقيق الشرطين السابقين، وبذلك تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة المتمثلة في المبيعات.

5. مؤشرات التوازن المالي

تهدف مؤشرات التوازن المالي الى تحديد وضعية التوازن المالي أو تحديد وضعية الهيكل المالي أو تحديد هيكل تمويل المؤسسة موضوع التحليل. ولحسابها، يعتمد المحلل المالي على معطيات الميزانية المالية ويستخدم ثلاثة أنواع من المؤشرات هي: رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة.³

1.5. رأس المال العامل: (FR) Fonds de Roulement

هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة بعد تغطية كافة الأصول الثابتة، أو هو هامش أمان يُمكن المؤسسة من تمويل أصولها المتداولة بعد تغطية كافة أصولها الثابتة هذا من جهة، ومن جهة ثانية يضمن للمؤسسة سداد ديونها قصيرة الأجل.

¹ وليد ناجي الخيالي: التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، (الدائرك)، 2007، ص280.

² الياس بن ساسي، يوسف قريشي: التسيير المالي، ط 01، دار وائل للنشر، عمان (الاردن)، 2006، ص ص86-87.

³ ياسين حمزة: محاضرات في مقياس التحليل المالي، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، (الجزائر)، (2021)، ص ص1-2-3.

2.5. الاحتياج لرأس المال العامل: (BFR) Besoin en Fonds de Roulement

هو ذلك الجزء من الاستخدامات المتداولة (مخزونات + حقوق) الذي لم تتمكن الديون قصيرة الأجل (ماعدات التسيقات البنكية الجارية) من تغطيته ، وينشأ الاحتياج لرأس المال العامل عند حصول تأخر زمني بين سيولة الأصول المتداولة (مخزونات + حقوق) وأجال سداد الديون قصيرة الأجل.

3.5. الخزينة: (TR) Trésorerie

هي مجموع الأموال التي تكون في حوزة المؤسسة على شكل سيولة نقدية، والتي يمكن استخدامها في أية لحظة لمواجهة الالتزامات سواء أكانت متوقعة أو غير متوقعة. للخزينة ثلاث وضعيات وهي :

-وضعية العجز: في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أصغر من الاحتياج لرأس المال العامل، وهي أسوأ وضعية بالنسبة للمؤسسة لأنها تصبح عاجزة عن سداد ديونها قصيرة الأجل، مع العلم أن استمرار المؤسسة في هذه الوضعية لفترة طويلة قد يؤدي إلى إفلاسها؛

-وضعية الفائض: في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أكبر من الاحتياج لرأس المال العامل، وهي وضعية مقبولة فقط بالنسبة للمؤسسة لأنها تدل على وجود مبالغ مالية معطلة يمكن الاستفادة منها عن طريق توظيفها في عمليات تعود عليها بالفائدة؛

-الخزينة الصفرية، في هذه الحالة يكون رأس المال العامل مساويا للاحتياج في رأس المال العامل. تعتبر هذه الوضعية أحسن وضعية خزينة بالنسبة للمؤسسة لأنها تدل من جهة على عدم وجود عجز في السيولة، ومن جهة ثانية تدل على عدم وجود مبالغ مالية معطلة.

المبحث الثالث: نماذج رائدة في التحليل المالي

تعتبر النماذج المالية من الادوات الهامة التي تسعى الكثير من الشركات والمصارف الاستثمارية والمستثمرين والمحليين الماليين الى استخدامها بهدف التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي للشركة ، وتساعد النماذج المالية على اجراء التحليل لأداء الشركة السابق، وتوقع أدائها المستقبلي، وقياس ادائها مقارنة بمنافسيها. وهناك العديد من النماذج المالية المختلفة، سنوضح ثلاثة أنواع منها والتي تعتبر أكثر استخداما وشيوعا.

المطلب الأول: نموذج القوائم المالية الثلاث¹ (three statements model)

سوف نتطرق في هذا المطلب الى مفهوم نموذج القوائم المالية الثلاث، مكونات.

1. مفهوم نموذج القوائم المالية الثلاث

يعتبر نموذج القوائم المالية الثلاث من النماذج المالية المتقدمة، بحيث يعمل كأساس لمجموعة أخرى من النماذج كالتدفق النقدي المخصص ، ونماذج الاندماج والاستحواذ ، ونموذج الاستحواذ بأموال مقترضة وغيرها من النماذج المتقدمة.

يتيح نموذج القوائم المالية الثلاث للشركة فهم أداءها المالي والتنبؤ بآدائها المستقبلي من خلال تكامل ثلاث نماذج رئيسية في نموذج واحد وهي: قائمة الدخل والميزانية العمومية وقائمة التدفقات النقدية. ويساعد نموذج القوائم المالية الثلاث اصحاب العمل والمستثمرين والمصرفيين على تقييم أداء الشركة الحالي والتنبؤ بما سيكون عليه أداءها في المستقبل وذلك لمعرفة كيف تؤثر القرارات الادارية على الاداء العام للنشاط التجاري للشركة.

فعلى سبيل المثال، يتيح النموذج استكشاف كيف سيكون أداء الشركة في ظل مجموعة من الافتراضات المختلفة ومعرفة كيف ستؤثر بعض القرارات على أداء الشركة في المستقبل، مثل قرار زيادة اسعار منتجاتها او الاستحواذ على شركة اخرى او اقتراض المزيد من الاموال وما الى ذلك.

¹ معلومات متوفرة على الموقع: <https://www.meemapps.com/article/three-statement-model>، (د، ت، ن)، تاريخ

الاطلاع: 20 جانفي 2023، التوقيت: الساعة 14 و40 دقيقة).

2. مكونات نموذج القوائم المالية الثلاث

كما ذكرنا سابقا، يتكون نموذج القوائم المالية الثلاث من ثلاث قوائم رئيسية وهي:

- **قائمة الدخل (income statement):** وهي قائمة يتم إعدادها لمعرفة نتيجة ما تقوم الشركة به من أعمال، وإن كانت تحقق الربح أو الخسارة خلال فترة زمنية محددة، من خلال إيجاد الفرق بين إيرادات الشركة ومصروفاتها. فإن كانت الإيرادات أكبر من المصروفات فذلك يشير إلى أن الشركة تحقق الربح، أما إن كانت المصروفات أكبر من الإيرادات فإن الشركة تتكبد الخسائر؛
- **الميزانية العمومية (balance sheet):** وهي بيان مالي يوضح أصول الشركة والتزاماتها وحقوق مساهميها خلال فترة زمنية محددة. تعرض الميزانية العمومية المركز المالي للشركة في نهاية السنة المحاسبية، بحيث توضح إضافة من جهة ما تملكه الشركة وإضافة من جهة أخرى التي يتوجب عليها سدادها؛
- **قائمة التدفقات النقدية (statement cash-flow):** وهي بيان مالي يوضح التدفقات النقدية الصادرة والواردة من الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية، خلال فترة زمنية محددة.

يعمل مُعد النموذج على تحقيق التكامل وربط المعلومات المتشابهة أو ذات الصلة في النماذج الثلاث، ليتم معرفة التأثير المتوقع لأي تغيير قد يحدث في أية قيمة، على جميع الأجزاء الأخرى في النماذج الثلاث.

المطلب الثاني: نموذج التنبؤ¹ (Forecasting model)

يتناول هذا المطلب العناصر الفرعية التالية: مفهوم نموذج التنبؤ، الأساليب المتبعة.

1. مفهوم نموذج التنبؤ

- ، هي طريقة تستخدم البيانات السابقة لوضع توقعات قادرة على تحديد مسار التوجهات المستقبلية ، وتستخدم الشركات التنبؤ من أجل تحديد طريقة توزيع الميزانيات أو التخطيط من أجل النفقات المتوقعة لفترة مستقبلية محددة بناء على الطلب المتوقع على السلع والخدمات التي تقدمها.

¹ معلومات متوفرة على الموقع: <https://www.meemapps.com/term/forecasting>، (د، ت، ن)، (تاريخ الاطلاع: 20 جانفي 2023، التوقيت: الساعة 19 و 20 دقيقة).

يستعين المستثمرون بالتنبؤ من أجل معرفة ما إذا كانت الأحداث التي تؤثر على الشركة، كتوقعات المبيعات، ستزيد أو تخفض من سعر السهم، كما يشكل التنبؤ معياراً مهماً للشركات التي تحتاج إلى النظر في العمليات على المدى الطويل.

ويستعين محللو أسواق الأسهم بالتنبؤ من أجل استقراء التغيرات التي سوف تطرأ على توجهات معينة في العام القادم كالناتج المحلي الإجمالي أو البطالة. وكلما كان التنبؤ على مدى أبعد، ترتفع احتمالات ألا يكون دقيقاً.

يساعد التنبؤ على معالجة مشكلة أو مجموعة بيانات؛ إذ يجب تأسيس الافتراضات التي يضعها علماء الاقتصاد حول الوضع الذي يتم تحليله قبل تحديد متغيرات التنبؤ، وبناءً على العناصر المحددة يتم اختيار مجموعة البيانات المناسبة واستخدامها في تغيير المعلومات، ثم يتم تحليل البيانات ووضع التنبؤ. وأخيراً، تكون مرحلة التحقق التي تتم فيها مقارنة التنبؤ بالنتائج الفعلية من أجل تأسيس نموذج أكثر دقة للتنبؤ في المستقبل.

2. الأساليب المتبعة في التنبؤ

يتم عادة تتبع أسلوبين في التنبؤ وهما:

- الأسلوب النوعي: ويعرف أيضاً بالأسلوب الحكمي، يقدم هذا الأسلوب نتائج شخصية تتألف من أحكام شخصية يضعها الخبراء أو أخصائيو التنبؤ، وتكون هذه التنبؤات منحازة غالباً لأنها مبنية على معارف الخبير وحده وخبرته، ونادراً ما تعتمد على البيانات، وهذا ما يجعل العملية غير حسابية؛
- الأسلوب الكمي: وهو عملية حسابية متسقة وموضوعية لا تتحيز نتائجها لرأي الخبير وحده، وتستعين بكميات كبيرة من البيانات والأرقام التي يتم ترجمتها إلى تنبؤات.

1. مصادر جمع البيانات المستخدمة في التنبؤ

يتم جمع البيانات المستخدمة في التنبؤ من عدة مصادر يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

- المصادر الأساسية: حيث يستغرق جمع البيانات بعض الوقت لأنها تؤخذ من مصادرها المباشرة، وتعتبر هذه المعلومات الأكثر موثوقية وقابلية للاعتماد عليها، ويقوم خبير التنبؤ بجمع المعلومات بنفسه من خلال إجراء المقابلات والاستبيانات ومجموعات التركيز؛

-المصادر الثانوية: وهي تمد خبير التنبؤ بمعلومات تم جمعها ونشرها من قبل هيئات أخرى، كتقارير القطاع أو دائرة الإحصاءات على سبيل المثال، وتكون عملية التنبؤ أسرع بما أن هذه المعلومات قد جمعت وحللت من قبل.

المطلب الثالث: نموذج الموازنة¹ (budget model)

يتناول هذا المطلب مفهوم نموذج الموازنة، تعريف موازنة الشركات وأهميتها.

1. مفهوم نموذج الموازنة

في مجال إدارة المشاريع، تشير الموازنة إلى مبلغ من المال يتم تخصيصه لعنصر أو غرضٍ أو حدثٍ معين خلال فترة زمنية محددة، فهي تمثل إجمالي الموارد المالية المخصصة لتحقيق أهداف المشروع لفترة زمنية محددة، وهي من المكونات الأساسية لأي مشروع ، بحيث يقوم أعضاء الفريق المختصين بوضع تقدير مالي معتمد للمشروع ككل، ولكل نشاط من نشاطات الجدول الزمني، وأيّ مكّون من مكّونات هيكل تجزئة العمل، وذلك حسب طبيعة المشروع وحجمه.

يعمل مدير المشروع جاهداً للالتزام بالموازنة المحددة، إلا أنها قد تتغير في أية مرحلة من مراحل المشروع نتيجة لحدوث تغير في بيئته الداخلية أو الخارجية مما يستدعي تعديل بنود الموازنة المقررة. وبشكل عام، تشير الموازنة إلى الطريقة أو الآلية التي يُمكن من خلالها تحقيق الأهداف المالية المرجوة وإيجاد التوازن المطلوب بين النفقات والإيرادات، أو يُمكن تعريفها على أنّها خطة تهدف إلى ضمان الاستقرار المادي للفرد أو المنشأة على حدٍ سواء.

2. تعريف موازنة الشركات (Corporate Budget)

تشير موازنة الشركات إلى أداة تُقدّر من خلالها الشركة إيراداتها ونفقاتها لفترة زمنية محددة في المستقبل، أو إلى الآلية التي تستخدمها للتنبؤ بنتائجها ووضعها المالي، حيث أنّها تُستخدم لأغراض التخطيط وقياس الأداء، ولهذا السبب يُعاد تقييمها بشكل دوري. وتشمل الموازنة التي تعدّها الشركة العديد من العناصر، وفيما يلي توضيح لأبرزها:

-تقديرات لقائمة الدخل؛

¹ معلومات متوفرة على الموقع: <https://www.meemapps.com/term/budget> ، (د، ت، ن)، (تاريخ الاطلاع: 20 جانفي 2023، التوقيت: الساعة 21 و 36 دقيقة).

- تقديرات لنسبة المبيعات وتكاليف البضاعة المباعة؛
- تقديرات للنفقات المطلوبة لدعم عملية الإنتاج والبيع؛
- تقديرات لمتطلبات رأس المال؛
- تقديرات لمشتريات الأصول الثابتة؛
- تقديرات التدفقات النقدية.

3. أهمية موازنة الشركات¹

تعدّ الموازنة جزءاً لا يتجزأ من عملية الإدارة الفعّالة للشركة، حيث تبدأ بكتابة تخمينات وتقديرات للفترة المستقبلية، وعادة ما ترتبط هذه التوقعات باتجاهات البيع المحتملة والصورة الاقتصادية الشاملة عن السوق والقطاع وغيرها من العوامل والعناصر التي قد تؤثر على النفقات المحتملة.

وتعدّ الموازنة بمثابة خطة مالية تعدّها الشركة وتضمن من خلالها الالتزام بالتعهدات المالية المترتبة عليها، فضلاً عن أنّها تساعد في تحديد أهدافها المرغوبة وقياس مدى تحقيقها لنتائجها المرجوة ، ووضع خطط بديلة لأية حالات مُفاجئة أو طارئة قد تمرّ بها الشركة.

¹ معلومات متوفرة على الموقع: <https://www.meemapps.com/term/budget> ، (د ، ت ، ن)، تاريخ الاطلاع: 20 جانفي 2023، التوقيت: الساعة 21 و 52 دقيقة).

خلاصة

يعتمد الأداء المالي على مجموعة من المعايير والأدوات من أهمها: النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي التي تعتبر أدوات معبرة في التحليل المالي. ويعتبر التحليل المالي ضروريا لتسيير المؤسسة لما له من أهمية، فهو يعد وسيلة للتقييم والرقابة مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة وتصحيح الانحرافات إن وجدت، كما تعتبر نماذج التحليل المالي وسائل لتفسير الظواهر المالية والتنبؤ بسلوك المؤسسات الاقتصادية في المستقبل.

الفصل الثالث

تمهيد

نتطرق في هذا الفصل إلى إسقاط المفاهيم النظرية على الواقع الميداني من خلال دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS) بولاية الطارف، و لذلك قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: تضمن المبحث الأول تقديم عام للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CNAS) بولاية الطارف، وتم التطرق في المبحث الثاني الى الكشوف المالية والوثائق الداخلية للصندوق، وتم في المبحث الثالث تحليل تلك الكشوف وتقييم وضعية التوازن المالي للصندوق.

المبحث الأول: نبذة عن الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء

يعتبر التأمين الاجتماعي ركيزة مهمة في عملية بناء المجتمع المهني، وعنصرا أساسيا بالنسبة للحياة العملية للأفراد و المجتمع، سواء كعمال أو موظفين في القطاع العام أو القطاع الخاص.

المطلب الأول: تقديم عام للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء¹

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، وكذلك التمثيل البياني للصندوق.

1-تعريف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء :

الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء هو مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص، طبقا للمادة 49 من القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 "المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية"².

2-التمثيل البياني لصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء³

نعرض في هذا العنصر رمز الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء.

¹ الوثائق الداخلية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء- لوكالة الطارف.

² قانون رقم 88-01 مؤرخ في 12 جانفي 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، الصادرة في 13 جانفي 1988، معدل ومتمم.

³ معلومات متوفرة على الموقع: <https://elhanaa.cnas.dz/>، (د، ت، ن)، (تاريخ الإطلاع 2023/02/08، التوقيت: الساعة 14 و 20 دقيقة).

شكل رقم (3-1): رمز الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء



المصدر: موقع CNAS الموقع الالكتروني الرسمي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، [/https://elhanaa.cnas.dz](https://elhanaa.cnas.dz)، (د، ت، ن)، (تاريخ الإطلاع 2023/02/08، التوقيت: الساعة 14 و 20 دقيقة).

المطلب الثاني: نشأة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بالطارف والموقع الجغرافي له

سوف نتطرق في هذا المطلب للعناصر الآتية: نشأة الصندوق، وكذلك الموقع الجغرافي له

1- نشأة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بالطارف¹

تعود نشأة وكالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لولاية الطارف إلى سنة 1986 إثر التقسيم الإداري الأخير، ومنذ نشأتها لم تدخر الوكالة أي جهد لتقريب مصالحها من المواطن بصفة عامة ومن المؤمن لهم اجتماعيا بوجه خاص، ومن اجل ذلك إنصبت أهدافها الرئيسية حول تغطية كامل التراب الإقليمي للولاية عبر هياكل الدفع على مستوى مقرات كل الدوائر مجهزة بأحدث الوسائل الادارية والمعلوماتية.

¹الوثائق الداخلية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء- لوكالة الطارف.

كما تم بتاريخ 2007/01/21 تحويل مقر الوكالة من دائرة الذرعان الى عاصمة الولاية أين أصبح الهدف الاساسي للوكالة هو تحسين ظروف استقبال المؤمن لهم اجتماعيا من خلال مشاريع انشاء هياكل ومرافق حديثة تتماشى ومستوى الخدمة المقدمة.

حيث، وفي هذا الصدد تم إنشاء مركز جديد على مستوى دائرة بوحجار بدلا عن المقر القديم الذي أصبح لا يتماشى مع متطلبات المؤمن لهم اجتماعيا.

كما أن مشروع إنشاء مركز على مستوى دائرة القالة بقي عالقا منذ سنة 2011 الي يومنا حيث كان من شأنه تحسين ظروف استقبال المؤمن لهم، كما تم التقرب من باقي الدوائر لتمكين من إنشاء هياكل جديدة خاصة بدائرتي بن مهيدي و بوثلجة.

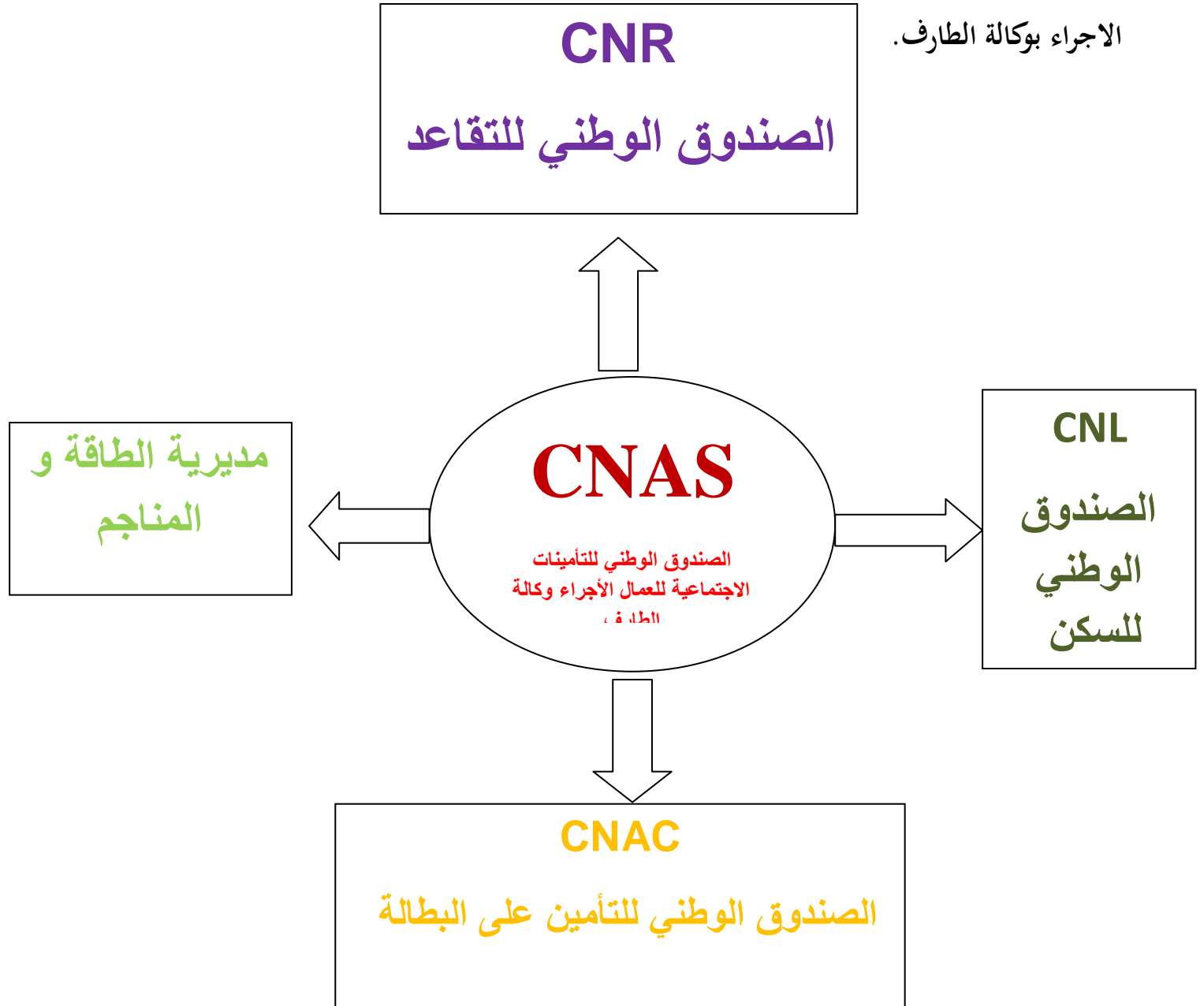
2-الموقع الجغرافي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء بوكالة الطارف

يقع الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء وكالة الطارف (CNAS) في شارع لعبيدي رمضان - الطارف، يحده من الجانب الأيسر مديرية المناجم والطاقة، ومن الجانب الأيمن الصندوق الوطني للسكن (CNL) ويقابله الصندوق الوطني للتقاعد (CNR) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS)، أما من الجهة الخلفية فيحده الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.¹

¹ الوثائق الداخلية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء - لوكالة الطارف.

شكل رقم (3-2): يبين موقع الجغرافي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال

الاجراء بوكالة الطارف.



المصدر: الوثائق الداخلية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء - وكالة الطارف.

المطلب الثالث : مهام الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وهيكله التنظيمي

سنتطرق في هذا المطلب الى العناصر الاتية: مهام وهيكل التنظيمي للصندوق

1-مهام الصندوق

تكمن مهام الصندوق الوطني للتأمينات للعمال الاجراء في ماييلي:

-تسيير أداءات التأمينات الاجتماعية (المرض، الأمومة، العجز والوفاة) وكذا حوادث العمل والأمراض المهنية؛

-تحصيل الاشتراكات؛

-منح رقم تسجيل وطني للمؤمن لهم اجتماعيا وكذا أصحاب العمل؛

-المساهمة في ترقية السياسة الرامية إلى الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية؛

-تسيير الأداءات المتعلقة بالأشخاص المستفيدين من الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي؛

-إجراء الرقابة الطبية لفائدة المستفيدين؛

-القيام بالنشاطات الرامية إلى تمكين العمال وذوي الحقوق من الأداءات الجماعية على شكل انجازات ذات طابع

صحي واجتماعي؛

-تسيير صندوق المساعدة والنجدة؛

-إبرام اتفاقيات مع مقدمي العلاج؛

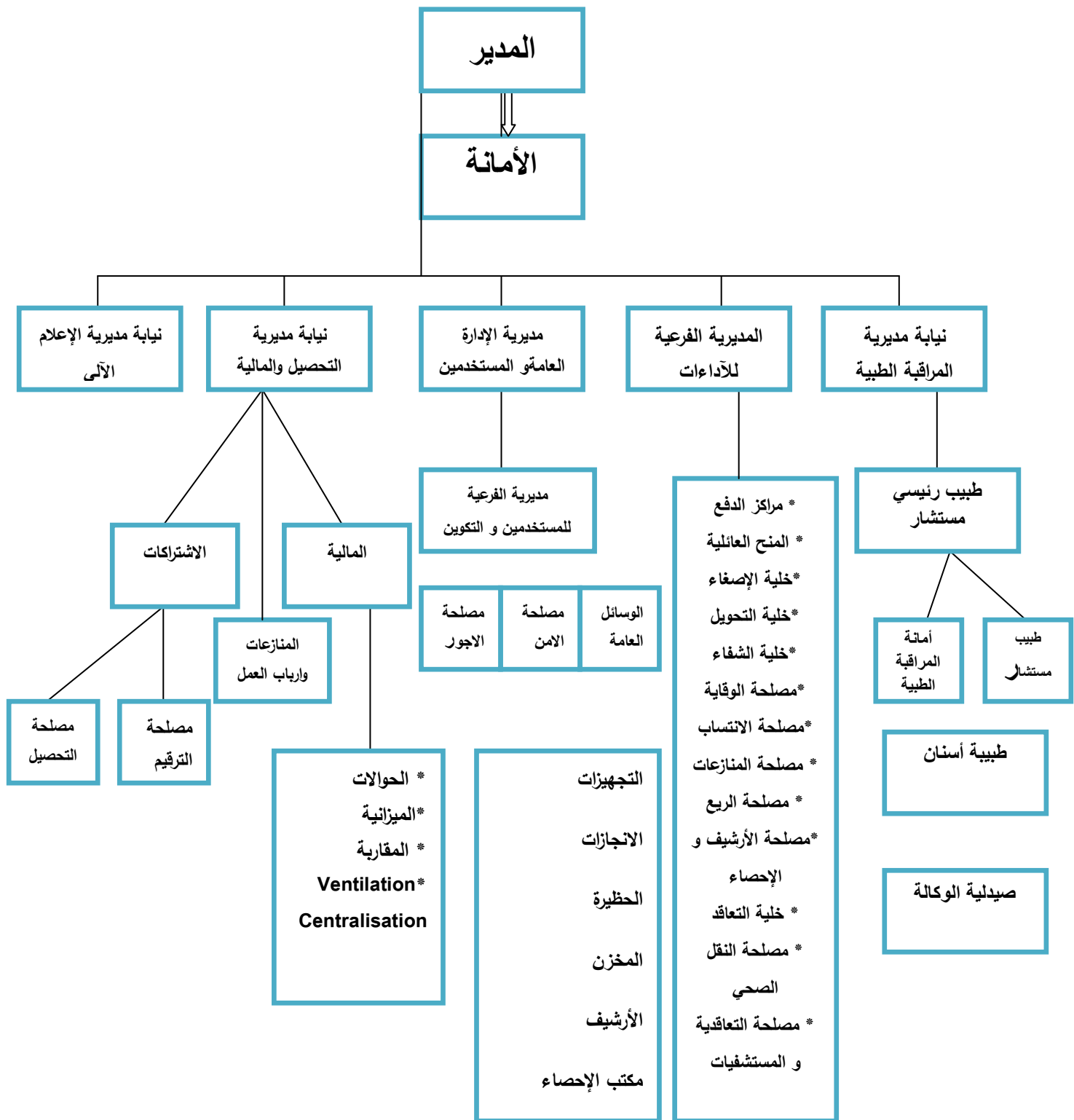
-إعلام المستفيدين وأصحاب العمل بحقوقهم والتزاماتهم.

2- الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء لوكالة الطارف¹

يمثل الشكل الموالي الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لوكالة الطارف؛

¹الوثائق الداخلية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء- لوكالة الطارف.

شكل رقم (3-3): الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء لوكالة الطارف



المصدر: الوثائق الداخلية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء - وكالة الطارف

يتكون صندوق الضمان الاجتماعي من مديرية تنطوي تحتها خمسة نيابات، ولكل نيابة مديرٌ ومهام تقوم بها

كما يلي:

- المدير: الحرص على السير الحسن للوكالة و تقديم الأوامر و اتخاذ القرارات فيما يخص العمل.

-أمانة المديرية: تحويل المكالمات الى مدير الوكالة, التكفل بالبريد الصادر والوارد والفاكس.

-نيابة مديريةية الأداءات: تعمل على تنظيم ومتابعة الأداءات الخاصة بالتأمين بمختلف أنواعه: التأمين عن المرض، حوادث العمل، الأمومة، الأمراض المهنية، والتكفل بالمنح العائلية، تطبيق الاتفاقيات الموقعة مع الشركاء الاجتماعيين

(الصيادلة، النظاراتيين، الأطباء المتعاقدين .. الخ)، السهر على تطبيق القوانين والأحكام المنصوص عليها في مجال

الضمان الاجتماعي، القيام باجتماعات دورية لرؤساء مراكز الدفع لتوجيههم فيما يخص الأداءات، تسيير مراكز

الدفع للتكفل بالمؤمن لهم اجتماعيا و تسهيل آداءاتهم؛

ويأتي تحت نيابة مديريةية الأداءات المصالح الآتية ذكرها:

-مركز الدفع: يقوم بعمله تحت إمرة رئيس المركز، وهو الذي يسهر على السير الحسن للعمل والأداءات الخاصة

بالمؤمن لهم اجتماعيا و الشركاء الاجتماعيين ويوجد ثمانية مراكز دفع و ملحقتين موزعة جغرافيا كما يلي: مركز دفع

القالا، مركز دفع الدرعان، مركز دفع البسباس، مركز دفع الطارف، مركز دفع بوحجار، مركز دفع بن مهيدي، مركز

الدفع بوثلجة، مركز أم الطبول، ملحقة عين الكرمة، ملحقة الزيتونة.

-مصلحة المنح العائلية: التكفل بالمنح العائلية و كذلك التنسيق مع مصلحة الانتساب لضبط ما يستوفيه ملف

المنح العائلية.

- خلية الإصغاء: استقبال المؤمن لهم اجتماعيا و مرافقتهم للتكفل بانشغالاتهم و توجيههم و تحسيسهم بكل

مستحدثات الضمان الاجتماعي، والإجابة عن الشكاوي المكتوبة المودعة من طرفهم.

-خلية التحويل: تحويل أرقام الضمان الاجتماعي من ولاية إلى أخرى.

-مصلحة الوقاية: مراقبة التجهيزات الأمنية الوقائية للعمال المؤمنين لدى أرباب العمل لتفادي حوادث العمل و

الأمراض المهنية و تحسيس أرباب العمل بضرورة توفير المحيط الآمن للعمال حفاظا على سلامتهم و تسجيل كل

حوادث العمل في دفتر خاص.

- خلية الشفاء: تكوين الملفات الخاصة ببطاقة الشفاء، تحيين البطاقات وتفعيلها للاستفادة من الآداءات المقدمة من طرف الصندوق .
- مصلحة الانتساب: تقوم هذه المصلحة بتسجيل كل المعلومات المتعلقة بالمؤمن له اجتماعيا (الاسم, اللقب , تاريخ الميلاد, رقم الضمان الاجتماعي , رقم المستخدم...), وتعمل بالموازاة مع مصلحة التقييم.
- مصلحة المنازعات: وهي الممثل الرئيسي للصندوق في المنازعات القائمة مع المؤمن لهم اجتماعيا بصفة خاصة و أرباب العمل بصفة عامة، تتكفل بالطعون الإدارية وتقوم على التكييف القانوني لقرارات لجان الطعن المسبق الولائية المؤهلة.
- مصلحة الربيع: التكفل بحالات العجز و حوادث العمل و تصنيف ملفاتهم لتسديد أجورهم في الآجال المحددة.
- مصلحة الأرشفة: التكفل بأرشفة الوكالة و تنظيمه، وحذف الأرشفة الذي تجاوز تواجده المدة القانونية المعينة من طرف المديرية العامة للأرشفة.
- مصلحة الإحصاء: الإحصاء الرقمي لكل مدخلات آداءات الضمان الاجتماعي و مخرجاتها .
- خلية التعاقد: تتكفل بكل الاتفاقيات المبرمة مع الأطباء المتعاقدين و المستشفيات.
- مصلحة النقل الصحي: تقوم على تطبيق الاتفاقية القائمة مع النقل الصحي و الوكالة و تسديد فواتيرهم في الآجال المحددة قانونيا.
- نيابة مديرية المراقبة الطبية: تعمل على تنظيم المراقبة الطبية و التكفل بتطبيق القوانين المعمول بها في اللجنة التقنية ذات الطابع الطبي، يقوم عليها طبيب رئيسي مستشار، التنسيق مع الأطباء المستشارين لكافة مراكز الدفع.
- أ -الطبيب المستشار: تبرير العطل المرضية و الوصفات الطبية و تحديد درجة المرض بالقبول و الرفض تبعا للحالة الصحية للمؤمن له اجتماعيا ووفقا للقوانين السارية المفعول في مجال الضمان الاجتماعي.
- ب - أمانة المراقبة الطبية: تصنيف الملفات الطبية للمؤمن لهم اجتماعيا و التسجيل الكتابي للرأي الطبي و طلب نسبة 100 مائة من المرض.تعمل تحت تصرف الطبيب المستشار.
- ت - طبية الأسنان: تبرير الوصفات الطبية الخاصة بالأسنان بالقبول أو الرفض
- ث - الصيدلية: تسليم الأدوية.
- نيابة مديرية الإعلام الآلي: التكفل بالأرقام التسلسلية للضمان الاجتماعي، وبطاقات الشفاء، والبرامج المختصة والحواسب، والتكفل بالشبكة المعلوماتية للوكالة. وهي المصلحة التقنية للصندوق.

-نيابة مديرية الإدارة و الوسائل العامة: تسهر على التكفل بالمشاريع الخاصة بالصندوق وتمويله في مجال التأثيث ووسائل التسيير، تسهر على حفظ أرشيف الصندوق ككل، تسهر على صيانة الأملاك العقارية و المنقولة للصندوق، الحفاظ على المحيط الملائم للعمل.

-مصلحة المستخدمين: تتكفل بمراقبة الحضور اليومي للعمال و الملفات المهنية لكل عامل تابع للصندوق، تحافظ على مخطط تكوين المستخدمين، تسيير علاقات العمل، تسيير البيئة المهنية و تامين الكفاءات و احترام تنظيم العمل.

-مصلحة الأجور: تعمل على تسديد أجور العمال في الآجال المحددة.

-مصلحة الأمان: الحفاظ على الأمان الداخلي للوكالة و حماية عتاد الصندوق لتوفير الجو المهني الآمن.

الوسائل العامة:(مخزن، حظيرة، التجهيزات، الأرشيف، الانجازات): تتمثل في ضبط حاجيات الصندوق، توفر احتياجات الاستثمارات و تتابع سيرها، توفر كافة لوازم العمل للمستخدمين، المحافظة على الوسائل العامة للصندوق.

-نيابة مديرية المالية و التحصيل: تنقسم هذه النيابة إلى قسمين:

أ. نيابة المالية و المحاسبة: تعمل على تكفل بالعمليات المالية و المحاسبة الخاصة بالمؤسسة من متابعة الحوالات وتمرکز محاسبة المؤسسة و المقاربات المالية، تقف على تحسين وثائق التسيير المالي و المحاسبي الضرورية لعمليات المراقبة المالية التي يخضع لها الصندوق، تسهر على حسن تنفيذ العمليات المالية و ضبطها وفق القوانين والتنظيمات المعمول بها.

ب. نيابة التحصيل و المنازعات: تقوم بالقيام بتحصيل اشتراكات المستخدمين و السهر على احترام آجال استحقاقها طبقا لقانون الضمان الاجتماعي، متابعة المنازعات الخاصة في مجال الضمان الاجتماعي و اعتمادها على مراقبي أرباب العمل الذين يتابعون عمل المستخدمين وفقا للقانون المعمول به في مجال الضمان الاجتماعي.

المبحث الثاني: عرض الكشوف المالية والوثائق الداخلية للصندوق

نتطرق في هذا المبحث الى عرض الكشوف المالية والوثائق الداخلية للصندوق لسنة 2020 والمشملة على

كل من: الميزانية المالية أصول وخصوم، حساب النتائج، وجدول تدفقات الخزينة

المطلب الأول: عرض الميزانية المحاسبية (أصول وخصوم)

نقوم في هذا المطلب بعرض البنية المالية للصندوق من خلال عرض جانب الأصول و الخصوم 2020؛

1- الميزانية المحاسبية لسنة 2020 / أصول

يمثل الجدول رقم (3-1) المواي جانب الأصول من الميزانية المحاسبية لسنة 2020؛

جدول رقم (3-1): الميزانية المحاسبية لسنة 2020 / أصول

السنة 2020			
شبكة	AMO/PROV	خام	الاصول
			الاصول غير الجارية
			فارق الشراء
			مصاريف التنمية القبلية للتثبيت
	318 659,58	318 659,58	برمجيات المعلومات وماشبهها
			الامتيازات والحقوق المماثلة، والبراءات والرخص والعلامات
			التثبيتات المعنوية الاخرى
	318 659,58	318 659,58	مجموع التثبيتات المعنوية
			التثبيتات العينية

8 100 380,04		8 100 380,04	أراضي
			عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي
175 866 948,62	34 555 863,11	210 422 811,73	المباني و الانشاءات
			اسكان- دور الحضارة والمباني الاجتماعية
9 690 189,70	28 201 103,45	37 891 293,15	أعمال ترتيب وتهيئة
			التركيبات الفنية
3 700 110,65	13 922 103,25	17 622 213,90	التركيبات المتنوعة
1 963 728,99	4 342 043,60	6 305 772,59	معدات النقل
2 527 259,97	19 658 299,82	22 185 559,79	اثاث المكتب
1 781 458,74	5 709 246,75	7 490 705,49	المعدات المكتبية
1 095 968,50	39 343 213,58	40 439 182,08	معدات الكمبيوتر
894 857,25	7 202 524,55	8 097 381,80	معدات تكييف الهواء
			معدات طبية

794 974,73	11 397 461,19	12 192 435,92	المعدات السمعية البصرية ومعدات الاتصالات
64 798,65	629 322,03	694 120,68	صناديق التغطية والتوثيق والامن والادوات القابلة للاسترداد
			الاصول الثابتة الملموسة الاخرى
			أصول تحت الامتياز
34 304,40		34 304,40	التشبيات العينية الجاري إنجازها
			التشبيات المعنوية الجاري إنجازها
61 908,03		61 908,03	التسيقات والحسابات المدفوعة عن طلبات بالتشبيات
206 576 888,27	164 961 181,33	371 538 069,60	مجموع التشبيات العينية
			التشبيات المالية
			السندات الاخرى المثبتة
9 839 892,44		9 839 892,44	القروض والأصول المالية الاخرى غير الجارية
9 839 892,44		9 839 892,44	مجموع التشبيات المالية
172 879 066,12		172 879 066,12	حساب الارتباط
389 295 846,83	165 279 840,91	554 575 687,74	مجموع الأصول غير الجارية
			الاصول الجارية

			المخزونات والمنتجات قيد الصنع
182 163,99	65 474,08	247 638,07	الأدوية للمنشآت الصحية
			المواد الخام واللوازم
2 408 350,77	479 671,91	2 888 022,68	المواد المستهلكة
1 859 147,23	1 228,50	1 860 375,73	الإمدادات من المواد الاستهلاكية
			مخزون المنتجات المطبوعة النهائية
			المخزون من الأصول الثابتة
			المخزون الخارجي
4 449 661,99	546 374,49	4 996 036,48	إجمالي الأسهم والمخرجات
			الذمم المدينة والاستخدامات المماثلة
			العملاء والذمم المدينة
2 064 132 895,31		2 064 132 895,31	المساهمون
16 377,31		16 377,31	المتخصصين في الرعاية الصحية للمدينين
6 745 010,35	1 484 634,78	8 229 645,13	التبادلات المتعاقد عليها
163 364 740,64	396 038,83	163 760 779,47	المدينون الآخرون
			الضرائب وما يماثلها

419 793,24		419 793,24	المصروفات المدفوعة مقدماً أو الدخل
			الموجودات ومايمثلها
2 234 678 816,85	1 880 673,61	2 236 559 490,46	إجمالي الذمم المدينة والاستخدامات المماثلة
			أموال الخزينة
			القيم المنقولة للتوظيف
96 285 288,93		96 285 288,93	القيم التحصيل
487 250 498,38		487 250 498,38	حسابات البنوك الجارية
2 103 695 374,63		2 103 695 374,63	الخزينة العمومية والمؤسسات العامة
			الفائدة المنتظرة
			المساهمات البنكية الخارجية
21 962,11		21 962,11	وكالات التسبيقات والإعتمادات
			تحويلات الأموال

2 687 253 124,05		2 687 253 124,05	مجموع الخزينة
4 926 381 602,89	2 427 048,10	4 928 808 650,99	مجموع الأصول الجارية
5 315 677 449,72	167 706 889,01	5 483 384 338,73	المجموع العام للأصول

المصدر: الوثائق الداخلية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة الطارف .

2- الميزانية المحاسبية لسنة 2020 / خصوم

يمثل الجدول رقم (3-2) الموالي جانب الخصوم من الميزانية المحاسبية لسنة 2020.

جدول رقم (3-2): الميزانية المحاسبية لسنة 2020 / خصوم

الخصوم	السنة 2020
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس المال المصدر	
العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة)	
فارق إعادة التقييم	
نتيجة السنة المالية	
إدارة التأمينات الاجتماعية	-819 333 544,73
إدارة حوادث العمل والأمراض المهنية	82 779 310,07
إدارة الاتفاقيات الدولية	
إدارة صندوق المساعدة والإغاثة	34 725 788,08
البطالة وسوء إدارة الطقس	
إدارة الإجازة مدفوعة الأجر	
إدارة الفوائد العائلية	1 140,80
التنظيم الإداري	1 310 161,95

-24 521 840,71	إدارة الرقابة الطبية
273 107 402,10	إدارة العمل الصحي والاجتماعي
	إدارة الأموال المستثمرة
2 889 201,76	AT / MP إدارة صندوق الوقاية
-449 042 380,68	النتيجة الإجمالية الصافية - الإدارة المشتركة
1 433 780 473,59	حقوق الملكية الأخرى - الأرباح المحتجزة
	ربط الحسابات
984 738 092,91	المجموع الأول
	الخصوم الغير الجارية
	الاقتراضات والديون المالية
	الضرائب (المؤجلة والمخصصة)
	المخصصات والإيرادات المؤجلة
139 457 376,82	التقاعد التعويضي
	حق المرخص
139 457 376,82	المجموع الثاني
	الخصوم الجارية
2 064 132 895,31	جمعت المساهمات
2 109 529 667,75	منظمات الضمان الاجتماعي شارك
	المتبادلين بموجب اتفاق
267 802,38	الموردون والحسابات الملحقة
	الضرائب
17 551 614,55	ديون اخرى
	خزينة الخصوم
4 191 481 979,99	مجموع الخصوم الجارية 3
5 315 677 449,72	المجموع العام للخصوم

المصدر: الوثائق الداخلية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة الطارف.

المطلب الثاني: عرض جدول حساب النتائج

عرض جدول حساب النتائج لسنة 2020؛

جدول رقم (3-3): يبين جدول حساب النتائج لسنة 2020

2020	حساب النتائج
3 774 663 220,46	المساهمة المخصصة لإدارة المخاطر
	بيع منتجات "الطباعة" النهائية
142 542,20	بيع سلع "الصيدلية"
	بيع المنتجات المتبقية
164 793,31	خدمات أخرى
	التغيير في المخزون النهائي والجاري
	الانتاج الرأسمالي
	منح التشغيل
3 774 970 555,97	1 / انتاج السنة المالية
-601 865 122,03	الخدمات - مبلغ مقطوع للمستشفيات
-3 094 522 836,03	الخدمات - التأمين الصحي
-179 778 893,18	الخدمات - حوادث العمل والأمراض المهنية
	الخدمات - الاتفاقيات الدولية
	الخدمات - المساعدات وصناديق الاغاثة
	مواد أولية
-4 557 514,66	اللوازم الأخرى
	شراء الدراسات والخدمات
	شراء المواد والمعدات والأعمال
-1 476 087,87	المشتريات غير المخزنة للمواد واللوازم
	تكاليف الشراء الإضافية

	للمشتريات RRRO
	التعاقد من الباطن العام
	الموقع
-800 757,12	الايجات
-1 754 883,23	رسوم الايجار ورسوم عمارات
-806 913,55	مقابلة ، اصلاح ، صيانة
-422 700,00	قسط التأمين
-132 360,00	الدراسات والبحوث
	الوثائق والمنتوعة
-706 117,26	RRRO على الخدمات الخارجية
-29 367,00	2/ إستهلاك السنة المالية
-26 360,00	3/ القيمة المضافة للإستغلال (1-2)
-2 360 139,19	أجور الموظفين
-4 146 444,96	المساهمة في المنظمات الاجتماعية
-2 031 945,60	مساهمات في أنشطة العمل الاجتماعي
	نفقات الموظفين الاخرى
	الضرائب والرسوم غير القابلة للاسترداد على المبيعات
-3 895 418 441,68	الضرائب والجبائيات الأخرى (باستثناء ضريبة الدخل)
-120 447 885,71	4/ إجمالي فائض الإستغلال
-298 515 612,06	حقوق الامتياز وبراءات الاختراع وتراخيص البرمجيات ومكاسب رأس المال للتخلص من الأصول الثابتة غير المالية
-59 241 527,96	العائد على الذمم المدينة المطفأة
-6 446 075,14	دخل استثنائي على عمليات الادارة
	منتجات الادارة اليومية الاخرى
	أقل قيمة عند التخلص من الاصول الثابتة غير المالية
-27 353,50	رسوم الحضور
-484 678 454,37	خسارة الديون المعدومة

	حقوق الامتياز وبراءات الاختراع وتراخيص البرمجيات والقيم المماثلة
	أرباح رأس المال من التصرفات في الأصول الثابتة غير المالية
	عوائد الذمم المدينة المطفأة
14 111 070,01	دخل استثنائي على عمليات الإدارة
25 598 166,41	منتجات الإدارة اليومية الأخرى
	الخسائر الرأسمالية الناتجة عن بيع الأصول الثابتة غير المالية
-266 800,00	رسوم الحضور
	خسائر الديون المعدومة
	الغرامات والجزاءات والإعانات الممنوحة والتبرعات والحريات
-131 495,40	مصاريف إدارة يومية استثنائية
	نفقات الإدارة اليومية الأخرى
-14 055 471,72	المخصصات للاستهلاك والمخصصات وخسائر انخفاض القيمة - الأصول غير المتداولة
-57 985,22	المخصصات للمخصصات وخسائر انخفاض القيمة - الأصول غير المالية المتداولة
-14 776 474,69	المخصصات للمخصصات وخسائر انخفاض القيمة - الأصول المالية المتداولة
	انعكاسات التشغيل على انخفاض القيمة - الأصول غير المتداولة
	عكس خسائر انخفاض القيمة والمخصصات - الأصول المتداولة
29 689 313,57	الانعكاسات المالية لانخفاض القيمة والمخصصات
-444 568 131,41	5/النتيجة العمليانية
	الدخل من الأصول المالية
	فرق تقييم الأصول المالية والمكاسب الرأسمالية

	مكاسب الصرف
	صافي أرباح التصرفات في الأصول المالية
	المنتجات المالية الأخرى
-4 474 249,27	رسوم الفائدة
	فروق تقييم الأصول المالية - خسائر رأس المال
	خسائر الصرف
	صافي الخسائر الناتجة عن استبعاد الأصول المالية
	رسوم مالية أخرى
-4 474 249,27	6/ النتيجة المالية
-449 042 380,68	7/ الدخل العادي قبل الضريبة (5+6)
	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
	الضرائب المؤجلة (المتغيرات) على النتائج العادية
3 844 369 105,96	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-4 293 411 486,64	مجموع أعباء الأنشطة العادية
-449 042 380,68	8/ النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	عناصر غير عادية (الدخل)
	المصادرة
	كوارث طبيعية
	المباني المحولة إلى هيئات أخرى غير الضمان الاجتماعي
	9/ النتيجة غير العادية
-449 042 380,68	10/ صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: الوثائق الداخلية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة الطارف.

المطلب الثالث: عرض جدول التدفقات المالية

يتناول هذا المطلب عرض لجدول التدفقات المالية لسنة 2020؛

جدول رقم (3-4) : يبين جدول التدفقات المالية لسنة 2020؛

السنة 2020	
	جدول سيولة الخزينة
	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
7 598 537 311,57	التحصيلات المقبوضة من عند المساهمين
	التحصيلات الواردة من الاتفاقيات الدولية
	تحصيل الاشتراكات التي يتعين سدادها
	الإيصالات الواردة من العملاء (CFBA - الطباعة - Melbou -
	المقبوضات من الهياكل الصحية والاجتماعية
25 423 039,16	تحصيل الرسوم الإدارية من منظمات S. Sociales
	تحصيل الرسوم الإدارية الأخرى
12 465 770,51	التحصيلات من شركات التأمين التعاوني ورسوم الإدارة
8 516 364,07	إيصالات المنافع المعاد احتسابها
1 960 673,36	تحصيل مدفوعات المزايا الزائدة
1 700 597 000,00	تحصيل الحوالات الداخلية
24 553 275,34	مجموعات Inter-Link
1 081 000,00	النقدية الواردة من الموظفين
3 687 969,30	مجموعات أخرى
	الاشتراك في باقة المستشفى

-3 228 026 754,38	نفقات المنافع
-127 498 800,00	الدفع نيابة عن الدولة
	دفع الاتفاقيات الدولية
	الدفع نيابة عن شركات التأمين التعاوني المعتمدة
-15 376 114,89	المبالغ المدفوعة لمقدمي الخدمة والمخزون
-206 076 500,64	المبالغ المدفوعة للموظفين
-3 280 622 741,72	الحصة المدفوعة لمنظمات الضمان الاجتماعي
-27 268 781,34	المبالغ المدفوعة للأعمال الاجتماعية
-4 731 971,59	الضمان الاجتماعي ومساهمات MGTSS
	الفوائد والرسوم المالية الأخرى المدفوعة
-55 593 064,00	الضرائب والاستيعاب و IBS
-4 822 677,86	صرف المنافع المعاد احتسابها
-55 678,38	المدفوعات المدفوعات الزائدة عن الفوائد
-1 700 598 000,00	مصاريف التحويلات الداخلية
-66 709 280,82	مصاريف Inter-Link
-5 049 376,01	نفقات أخرى
-31 246 297,55	إرجاع الاشتراكات المستلمة (شيكات غير مدفوعة - تم استلامها خطأ)
	تحصيل الإيجارات
	المصروفات المدفوعة مقدما
623 146 364,13	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
	المتحصلات المتعلقة بالكوارث الطبيعية
	المصروفات المتعلقة بالكوارث الطبيعية
623 146 364,13	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتي من الأنشطة العملية (أ)

	صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية
-33 115 095,88	المسحوبات عن إقتناء تشييات عينية أو معنوية
	التحصيلات عن عمليات التنازل تشييات عينية أو معنوية
240 000,00	طاقم تحصيل قروض السداد
	المحسوبات عن إقتناء تشييات مالية
-4 800 000,00	مدفوعات قروض الموظفين
	المتحصلات من التصرفات في الأصول المالية الثابتة
	الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
	توزيعات الأرباح وحصصة الأرباح المستلمة
-37 675 095,88	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب)
	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
	التحصيلات المتأتية من القروض
	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولت وشبه السيولت
585 471 268,25	تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
2 101 781 855,80	أموال الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية
2 687 253 124,05	أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
585 471 268,25	تغير أموال الخزينة خلال الفترة
1 034 513 648,93	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الوثائق الداخلية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة الطارف.

المبحث الثالث: تحليل الوثائق المحاسبية

بعد ما تم تقديم ميدان الدراسة في المبحث الأول وعرض الكشوف المالية للصندوق لسنة 2020 سوف يتناول هذا المبحث تحليل وضعية التوازن المالي من خلال إعداد الميزانية المالية المختصرة، حساب المؤشرات والنسب المالية ثم تحليلها باستخدام أدوات الملائمة، تحليل نشاط الصندوق بالاعتماد على الأرصدة الوسيطة للتسيير وتحليل السيولة انطلاقاً من جدول التدفقات النقدية.

المطلب الأول: الميزانية المالية المختصرة وحساب المؤشرات والنسب

سوف نتطرق في هذا المطلب الى الميزانية المختصرة بالجانبين: الأصول والخصوم، والتمثيل البياني للنسب المتوية لكليهما، كذلك حساب مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وتحليلها.

1- جانب الأصول

يمثل جدول رقم (3-5) الموازي الميزانية المالية المختصرة / أصول لسنة 2020 كما يلي:

جدول رقم (3-5): الميزانية المالية المختصرة / أصول لسنة 2020

النسبة	المبالغ لسنة 2020	الأصول
7.32%	389 295 846,83	الأصول الثابتة
0.084%	4449661.99	قيم الاستغلال
42.04%	2234678816.85	قيم قابلة للتحقق
50.55%	2 687 253 124,05	القيم الجاهزة
92.68%	4 926 381 602,89	الأصول المتداولة
100%	5 315 677 449,72	مجموع الأصول

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للصندوق

التعليق: يظهر من الجدول أعلاه مايلي:

- 93% هي عبارة عن أصول متداولة وهذا دليل على أن الصندوق يتمتع بدرجة عالية من السيولة؛
- 50% من الأصول المتداولة عبارة عن قيم جاهزة وهذا دليل على أن نشاط هذا الصندوق يعتمد على التحصيل النقدي المباشر من الزبائن أو المؤمنين.

2- جانب الخصوم

يمثل جدول رقم (3-6) الموالى الميزانية المختصرة لجانب الخصوم لسنة 2020 كما يلي:

جدول رقم (3-6): الميزانية المالية المختصرة/ خصوم لسنة 2020

النسبة	المبالغ لسنة 2017	الخصوم
18.53%	984 738 092,91	الأموال الخاصة
2.62%	139 457 376,82	ديون طويلة والمتوسطة الأجل
21.15%	1124195469.73	مجموع الأموال الدائمة
78.85%	4 191 481 979,99	مجموع ديون قصيرة الأجل
100%	5 315 677 449,72	مجموع الخصوم

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للصندوق.

التعليق: يظهر من الجدول أعلاه مايلي:

- 78.85% من مجموع الديون قصيرة الاجل هو عبارة عن اعتماد نشاط الصندوق على التعاملات العاجلة مع الزبائين ومختلف الهيئات العمومية.

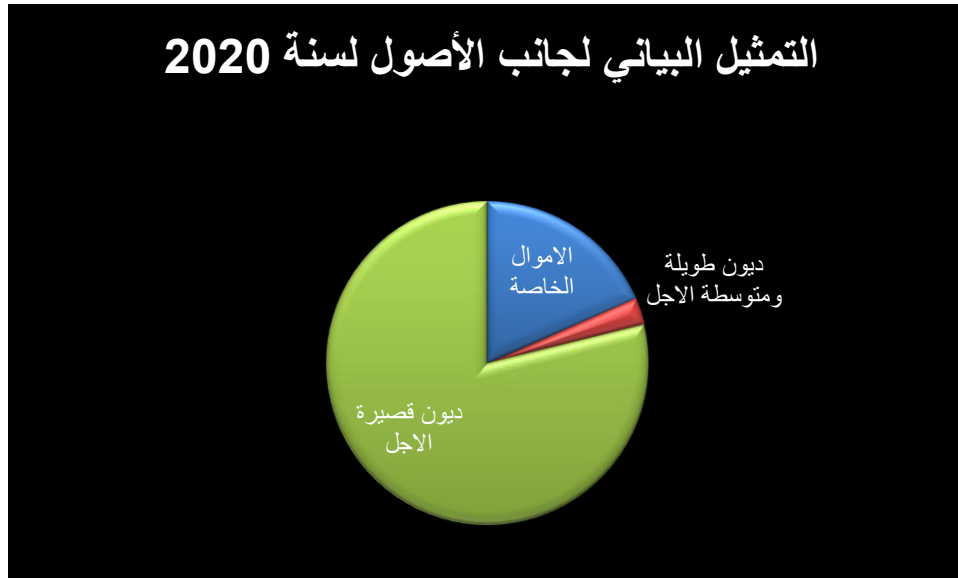
- تشير نسبة الأموال الخاصة الي مجموع الخصوم الي إفتقار الصندوق الى الاستقلالية المالية الكافية لصالح الديون، أي أن نسبة الاستدانة سوف تكون مرتفعة ووتجاوز النسبة المعيارية.

3- التمثيل البياني للنسب على شكل دائرة

يمثل النسب لجانب الأصول والخصوم لسنة 2020.

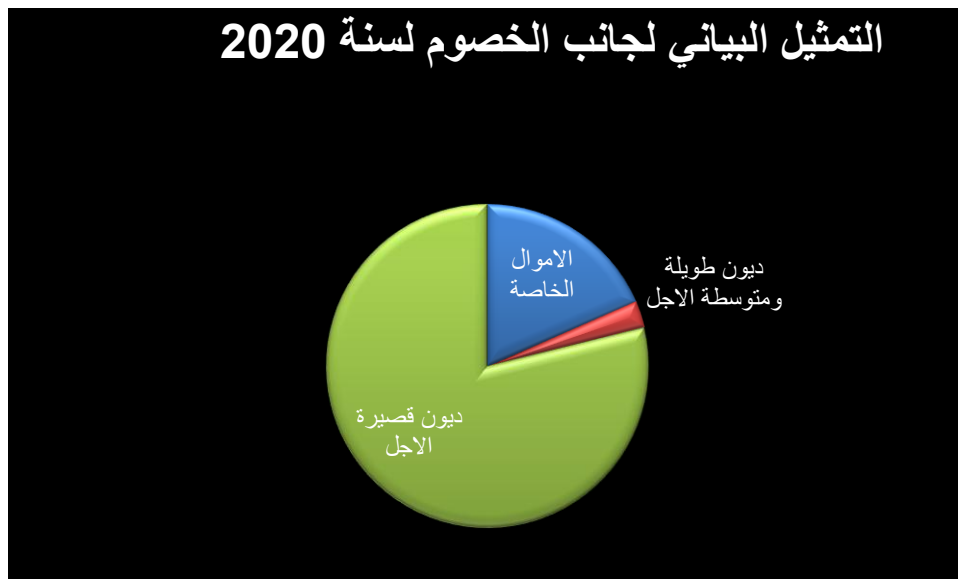
3-1 التمثيل البياني لجانب الأصول لسنة 2020

شكل رقم (3-4): التمثيل البياني لجانب الأصول لسنة 2020



3-2 التمثيل البياني لجانب الخصوم لسنة 2020

شكل رقم (3-5): التمثيل البياني لجانب الخصوم لسنة 2020



3- حساب المؤشرات والنسب المالية وتحليلها

يتطرق هذا العنصر الى العناصر الفرعية الآتية: حساب المؤشرات والنسب المالية وتحليلها؛

1-3 حساب مؤشرات التوازن المالي

يقدم جدول رقم (3-7) الموالي حوصلة عن مؤشرات التوازن المالي لسنة 2020 كما يلي:

جدول رقم (3-7): حساب مؤشرات التوازن المالي لسنة 2020؛

مؤشرات التوازن المالي	الحساب	مبلغ سنة 2020
FR	=الأموال الدائمة - الأصول الثابتة	734899622.9
	=الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل	734899622.9
BFR	=قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق - ديون قصيرة الأجل ماعدات التسيقات	-1952353501.15
TR	=قيم جاهزة - تسيقات البنكية	2687253124,05

من اعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق داخلية للصندوق.

التعليق: يظهر من أعلى الجدول مايلي:

FR- من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن رأس المال العامل (FR) موجب، أي أن الصندوق إستطاع تغطية أصوله الثابتة بأمواله الدائمة وتحقيق هامش أمان؛

BFR- من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل (BFR) سالبة، وهذا يدل على أن الصندوق سجل سيولة معتبرة، فموارده غطت كل احتياجاته مما سمح له بتحقيق فائض؛

TR- إن تحليل الخزينة (TR) يبين تسجيل فائض، وهذا ما يعبر عنه برصيد موجب، أي أن الصندوق يسير خزينته بنجاحة، وهذا راجع الى ارتفاع في رأس المال العامل الذي يعني بدوره أن الأموال الدائمة كافية لتغطية القيم

الثابتة وتسمح بتمويل جزء من دورة الاستغلال التي هي الاخرى تتمتع بتمويل إضافي كون احتياج رأس المال العامل سالب ومنه على الصندوق أن توظفه في عمليات تعود عليه بفائدة.

2-3 حساب النسب المالية

يقدم جدول رقم (3-8) الموالي حوصلة عن النسب المالية لسنة 2020 كما يلي:

جدول رقم (3-8): حساب النسب المالية لسنة 2020؛

النسبة	الحساب	النسب المالية
2.9	= الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	التمويل الدائم
2.53	= الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	التمويل الخاص
0.073	= الأصول الثابتة / مجموع الأصول	النسب الهيكلية الخاصة بالأصول
0.19	= الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	النسب الهيكلية الخاصة بالخصوم
1.18	= الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة (العامة)
1.17	= القيم القابلة للتحقق + القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة (المختصرة)
0.64	= القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة (الفورية)
0.89	= مجموع الديون / مجموع الخصوم	نسبة المديونية الاجمالية
0.19	= الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	نسبة الاستقلالية المالية
0.093	= الأصول الثابتة / مجموع الديون	نسبة قابلية السداد

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق الصندوق.

التعليق على النسب المالية

- نسبة التمويل الدائم: بمأن نسبة التمويل الدائم هي 2.9 أكبر من 1، هذا يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير الجارية، أي أن رأس مال العامل < 0 ، وفي هذه الحالة يمكن للصندوق بممارسة نشاطه بإرتياح.
- نسبة التمويل الخاصة: هي 2.53، معناه رأس المال العامل الخاص أكبر من 0، أي هناك فائض من الأموال الخاصة بالإضافة إلى الديون الطويلة الأجل لتمويل الأصول الجارية (المتداولة)، وهذا يعتبر في غير صالح الصندوق لأن الديون الطويلة الأجل يترتب عليها فوائد مدينة والأصول الجارية لا تجنى منها فوائد لذلك يستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من 0.5.
- النسب الهيكلية الخاصة بالأصول: بما أن نسب الهيكلية الخاصة بالخصوم لا تساوي $3/2$ فهي غير مثلى.
- النسب الهيكلية الخاصة بالخصوم: بما أن نسب الهيكلية الخاصة بالخصوم أقل من 50% فإنها غير مثلى.
- نسبة السيولة العامة: بما أن نسبة السيولة العامة أكبر من 1، قدرت ب 1.18، هذا يعني أن رأس المال العامل موجب ووضعية المؤسسة جيدة.
- نسبة السيولة المختصرة: قدرت نسبة السيولة المختصرة ب 1.17، ومنه هذه النسبة ليست مثلى (مفرطة)، بما أنها ليست محصورة بين 30% و 50%.
- نسبة السيولة الفورية: نسبة السيولة الفورية قدرت ب 0.64، هذه النسبة ليست مثلى في حالة ما أنها ليست محصورة ما بين 20% و 30%.
- نسبة المديونية الاجمالية: يعتبر الصندوق مشبعا بالديون أي في حالة العجز المالي لايمكنه التوجه نحو الاستدانة البنكية وهذا مؤشر على غموض مستقبله المالي.
- نسبة الاستقلالية المالية: بما أن نسبة الاستقلالية المالية تقل عن 1، حيث قدرت ب 0.19، وهذا يعني أن الأموال الخاصة تقل عن الديون، الأمر الذي يجعل الصندوق في وضعية مشبعة بالديون ولا يستطيع الحصول على قروض إضافية إلا في حالات ضمانات أخرى.
- نسبة قابلية السداد: قدرت ب 0.093 أقل من 1، ومنه ذلك يؤدي إلى تخفيض مستوى الملاءة المالية للصندوق، وبالتالي انخفاض ثقة الدائنين بالصندوق.

المطلب الثاني: تحليل جدول حساب النتائج

سوف نتطرق في هذا المطلب الى تحليل جدول حساب النتائج بالاعتماد على جدول الأرصدة الوسيطة للتسيير.

1. جدول رقم (3-9): يمثل الأرصدة الوسيطة للتسيير لسنة 2020؛

يضم الجدول الموالي الأرصدة الوسيطة للتسيير وطرق حسابها؛

جدول رقم (3-9): الأرصدة الوسيطة للتسيير؛

النتيجة	طريقة الحساب	الرصيد الوسيط للتسيير
-26 360,00	إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية	القيمة المضافة
-120 447 885,71	القيمة المضافة - (أعباء المستخدمين + الضرائب والرسوم)	الفائض الخام للإستغلال
-444 568 131,41	الفائض الخام للإستغلال + (نواتج استغلالية أخرى + استرجاعات على خسائر القيمة والمؤونات) - (أعباء إستغلالية اخرى + مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة)	نتيجة الإستغلال
-4 474 249,27	نواتج مالية - أعباء مالية	النتيجة المالية
-449 042 380,68	نتيجة الإستغلال + النتيجة المالية	النتيجة العادية قبل الضرائب
-449 042 380,68	النتيجة العادية قبل الضرائب - ضرائب على النتائج وما يماثلها	النتيجة العادية الصافية
-	نواتج غير عادية - أعباء غير عادية	النتيجة غير العادية
-449 042 380,68	النتيجة العادية الصافية + النتيجة غير العادية	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من اعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق للصندوق.

التعليق: يظهر من الجدول أعلاه مايلي:

- القيمة المضافة: تعبر القيمة المضافة عن الفرق بين المدخلات المالية والمخرجات المالية المباشرة أي الفرق بين المبيعات والتكاليف المباشرة؛ وبالتالي فهذا المؤشر يظهر عدم تحكم المؤسسة في تكاليفها؛

-الفائض الخام للاستغلال: يعبر الفائض الخام عن الاستغلال عن رصيد التدفقات الحقيقية لدورة الاستغلال أي الثروة المولدة خلال مرحلة النشاط الرئيسي، فهذا المؤشر يظهر عدم قدرة المؤسسة على توليد الثروة خلال مزاولتها لنشاطها الرئيسي.

-نتيجة الاستغلال: تعتبر نتيجة الاستغلال على عدم قدرة الصندوق خلال دورة الاستغلال على تحمل التكاليف المتعلقة بسياساتها الاستثمارية، وبالتالي فإن موازنة السياسات الاستثمارية مع السياسات الاستغلالية يمكن التحكم فيها من خلال هذا المؤشر

-النتيجة الصافية للسنة المالية: هو التدفق المالي الذي يبقى بحوزة الصندوق بعد سنة من النشاط، وبالتالي فإن إيرادات الصندوق غير كافية لتغطية مصروفاته مع الاشارة الى أن النتيجة قدرت في نهاية النشاط ب (449 042-380,68)

المطلب الثالث: تحليل جدول التدفقات الأنشطة للخزينة

يتناول هذا المطلب تحليل جدول التدفقات الأنشطة للخزينة لسنة 2020

جدول رقم (3-10): جدول تدفقات الخزينة لسنة 2020؛

التدفقات	مبالغ التدفقات
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستغلالية(أ)	623 146 364,13
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية(ب)	-37 675 095,88
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية(ج)	00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للصندوق.

التعليق: يظهر من الجدول أعلاه مايلي:

يتشكل رصيد الخزينة من الأنشطة الاستغلالية، لأن الأنشطة الاستثمارية سالبة، معناه أن المسحوبات أكبر من المقبوضات، أي أن المؤسسة قامت بعملية استثمارية متماثلة في (إقتناء، ومسحوبات الموظفين،...);
بما أن تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة التمويلية منعدمة، فهذا دليل على أن الصندوق لا يملك نشاط مالي.

خلاصة

من خلال دراستنا لحالة التوازن المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء CNAS لوكالة الطارف استنادا الي الوثائق المقدمة، قمنا بإعداد الميزانية المالية لسنة 2020 وجدول بالأرصدة الوسيطة للتسيير وعلى أساسهما قمنا بتطبيق أساليب التحليل المالي من مؤشرات ونسب، الأمر الذي أمكننا من إستخلاص أن الصندوق قد حقق هامش أمان وذلك من خلال تغطية أصوله الثابتة عن طريق الأموال الدائمة، كما أن الخزينة التمويلية للصندوق منعدمة وهذا راجع الى أنه لا يملك نشاط مالي بحت.

خاتمة

الخاتمة:

يعتبر التوازن المالي أمراً ضرورياً، يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة وتقييم أدائها لتحقيق الأهداف المحددة، وهذا ليس بالنسبة لها فقط بل بالنسبة للأطراف الداخلية والخارجية التي يهتمها أداء المؤسسة وتطورها ولقد اخترنا في دراستنا هته أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي ألا وهو التوازن المالي، هذا الأخير يقوم على دراسة القوائم المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي للمؤسسة، ولذلك فإن نتائج التوازن رهينة بمحتويات القوائم التي يتم تحليلها، بمعنى أن المؤشرات والنسب المالية التي يتم الحصول عليها من عملية تحليل القوائم المالية تتأثر بشكل أساسي بالمبادئ المحاسبية التي تم على أساسها إعداد هذه القوائم.

وفي هذا السياق، تناولنا بالدراسة التوازن المالي لمؤسسة عمومية خدمية بولاية الطارف ألا وهي: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS، وبعد التحليل كانت النتائج كما يلي:

نتائج الدراسة

تكمن نتائج الدراسة على الجانبين النظري والميداني

نتائج الدراسة النظرية: وتتمثل في:

- تهدف المؤسسة الخدمية الى تحقيق أكبر قدر من الربح ؛
- يقوم تقييم الاداء المالي على تقييم العلاقة بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على المؤسسة الوضعية المالية للمؤسسة في الماضي والحاضر والمستقبل؛
- إن التوازن المالي هو عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما للحصول على معلومات تستخدم لتقييم الاداء المالي لها؛
- يهدف التمويل للمح افظة على سيولة المؤسسة وحمائتها من خطر الإفلاس والتصفية؛
- تمثل القوائم المالية انعكاسا لنشاط المؤسسة وأدائها خلال فترة زمنية محددة.

خاتمة

نتائج الدراسة الميدانية : تمثلت في مايلي:

- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء يمتلك هامشا من الأمان يمكنه من تمويل الاحتياجات الاستغلالية لدورة 2020؛
- من خلال تحليل الميزانية تبين لنا بأن الخزينة موجبة، وهذا يدل على أن الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء يتبنى خططا تسييرية فعالة على المدى القصير؛
- يتمتع الصندوق بنسبة غير كافية من الاستقلالية المالية؛
- إن نسبة الاستدانة سوف تكون مرتفعة ووتجاوز النسبة المعيارية ، وهذا راجع لافتقار الصندوق الى الاستقلالية المالية؛
- من خلال تحليل جدول تدفقات الخزينة تبين أن الصندوق لايمكك نششاط مالي لدورة 2020 ، وهذا راجع لانعدام الأنشطة التمويلية.

نتائج إختبار صحة الفرضيات

- بناء على نتائج الدراسة النظرية والميدانية، يمكن حصر نتائج إختبار صحة الفرضيات فيما يلي:
- ==الفرضية الفرعية الأولى:** نصت الفرضية الفرعية الأولى عما يلي: " تتميز المؤسسة الخدمية عن باقي أشكال المؤسسات الاقتصادية بانخفاض تكاليف النشاط أي السرعة في تحقيق الأرباح "؛ وبما أن المؤسسة الخدمية تقوم بتحقيق أكبر قدر من الربح لرفع رأس المال في المؤسسة وتوسيع العمل ومنافسة المؤسسات الأخرى، صحة الفرضية الأولى
- **الفرضية الثانية:** نصت الفرضية الثانية عما يلي : " إن العلاقة القائمة بين التوازن المالي والتحليل والاداء الماليين هي علاقة تكاملية"، وبما أن التحليل المالي والتوازن المالي من أهم المواضيع الإدارية و المالية المختلفة للمؤسسة، التي تهدف للوصول الى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية ، وأن أهمية التوازن المالي تتجلى في تقييم الأداء المالي للمؤسسة حيث تتعرف على مدى الاستخدام العقلاني للموارد. صحة الفرضية الثانية.
 - **الفرضية الثالثة:** نصت الفرضية الثالثة عما يلي : " الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء CNAS وكالة الطارف غير متوازن ماليا خلال سنة 2020"، وبما أن حساب نسبة المردودية المالية

خاتمة

سالبة أي أن المؤسسة في حالة خسارة ، ويعود ذلك إلى النتيجة الصافية السالبة . أن التوازن المالي متوازن جزئياً، رفض الفرضية الثالثة.

التوصيات

بعد استخلاص النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية نقترح مايلي:

- على الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء الاهتمام بتقييم الاداء لاعتباره ركيزة أساسية يعتمد عليها متخذو القرار؛
- الاهتمام بتحسين المردودية بصفة عامة والمردودية المالية بصفة خاصة بما يضمن استمرارية الصندوق وتطوره؛
- ضرورة متابعة الوضعية المالية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء لوكالة الطارف.

افاق الدراسة

- حاولنا في هذه الدراسة إبراز التوازن المالي في تشخيص الوضعية المالية للصندوق ومن خلاله نقترح بعض المواضيع التي يمكن تناولها وتكون مكملة لهذه الدراسة.
- ماهي النسب الأكثر إستعمالا في التوازن المالي؟

قائمة المصادر

والمراجع

1. جمال الدين محمد المرسي، أحمد عبد الله اللحلح: الإدارة المالية، مدخل اتخاذ القرارات ، الدار الجامعية، الاسكندارية (مصر)، 2010.
2. حميد الطائي، بشير علاق، محمود صميد علي : الأسس العلمية للتسويق الحديث، ط 01، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان (الاردن)، 2005.
3. رابع خوني، رقية حساني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشكلات تمويلها ، ط 01، ابتكار للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2008.
4. السعيد فرحات جمعة: الاداء المالي لمنظمات الاعمال التحديات والراهنة ، دار المريخ، الرياض (السعودية)، 2000.
5. سعيد محمد المصري، ادارة وتسويق الانشطة الخدمية، الدار الجامعية، القاهرة، 2002.
6. سلوس مبارك: التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
7. سيد عبد النبي محمد : إعادة ابتكار المؤسسة للوصول إلى التميز، ط 01، دار وكالة الصحافة العربية، الجيزة (مصر)، 2019.
8. طارق إلياس: الحماية من الاختراق: دور العلاقات العامة والإعلام، ط 01، مركز الخبرات المهنية للإدارة، الجيزة (مصر)، 2020.
9. طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صبحي ادريس: الادارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل، ط 01، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان (الاردن)، 2007.
10. عامر عبد الله: التحليل والتخطيط المالي المتقدم، ط 01، دار البداية ناشرون و موزعون، عمان (الأردن)، 2015.
11. عبد الحليم كراجه وآخرون: الإدارة والتحليل المالي، ط 01، دار صفاء النشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2000.
12. عبد الخالق أحمد البعلوي: تسويق الخدمات، ط 01، مركز الكتاب الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء (اليمن)، 2013.
13. عبد الغفار حنفي: الإدارة المالية المعاصرة، طبعة 1، الدار الجامعية، الاسكندارية(مصر).
14. عبد الغفار حنفي: الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 1990.

قائمة المصادر والمراجع

15. عدنان هاشم رحيم السامرائي: الإدارة المالية، منهج التحليل الشامل، ط 02، الجامعة المفتوحة، (ليبيا)، 1997
16. علي فلاح الزعي: إدارة التسويق: منظور تطبيقي استراتيجي، ط 01، دار اليازوري العلمية للنشر، الاردن، 2009.
17. فارس ناصيف الشبيري، غسان سالم طالب: مبادئ مالية، ط 01، دار وائل للنشر، عمان (الاردن)، 2012.
18. محمد عقل مفلح: مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، (الاردن) 2006.
19. محمد علي العامري: الإدارة المالية، ط 01، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان (الاردن)، 2007.
20. محمد محمود الخطيب: الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2010.
21. محمد مطر: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط 01، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، (الاردن)، 2008.
22. محمد مفلح عقل: مقدمة الإدارة المالية والتحليل المالي، ط 01، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان (الاردن)، 2010.
23. مصطفى رشيد شيخة: اقتصاديات النقود ومصارف المال، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، (مصر)، ط 6، 1999.
24. منير إبراهيم هندي: الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر، ط 02، المكتب العربي الحديث، مصر، 1991.
25. ناصر دادي عدون: تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الإدارة المالية، الدار المحمدية، (الجزائر)، 1990.
26. ناصر دادي عدون، محمد فتحي نواصر: دراسة الحالات المالية، دار الأفاق للنشر، الجزائر، 2001، ص 22.
27. ناظم حسن عبد السيد: محاسبة الجودة: مدخل تحليلي، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2009.
28. نور الدين خبايا: الإدارة المالية، دار النشر، بيروت (لبنان)، 1997.

29. الياس بن ساسي، يوسف قريشي: التسيير المالي، ط 01، دار وائل للنشر، عمان (الاردن)، 2006.

مذكرات وأطروحات

1. بلكبير زكرياء، قطيش محمد لمن، " التسيير المالي و مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية " ، مذكرة ليسانس، في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة أكلي محند أولحاج، (البويرة)، 2013/2012.
2. حفصي رشيد: تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر: دراسة احصائية خلال الفترة 1999-2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة (الجزائر)، 2011.
3. سليمان بلعور: أثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المالية المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004
4. شطارة نبيلة: فعالية تقييم الأداء المالي للمؤسسة العمومية الاقتصادية ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015.
5. صبراني أحمد لمن، باحو ياسين، " تقييم أثر النظام المحاسبي المالي على نتائج التحليل المالي للحسابات المجمعة في الجزائر "، مذكرة الماستر، في العلوم المالية و المحاسبة تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة أحمد دراية (أدرار)، 2022/2021.
6. غدل علي: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)، 2002.
7. عبد الغني دادن: قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية: نحو إرساء نموذج للإنداز المبكر باستعمال المحاكاة المالية: دراسة حالة بورصتي الجزائر و فرنسا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.
8. القالي سميرة: استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية 2016: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري 2014، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة المسيلة (الجزائر)، 2018.
9. محمد دحمان : الخدمة التسويقية : دراسة حالة جودة الخدمة في شركة الخطوط الجوية الجزائرية، مذكرة ماجستير، فرع التسيير، جامعة الجزائر3، (2008).

1. أحمد بن عيشاوي : إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الخدمية، العدد 04، مجلة الباحث، جامعة ورقلة (الجزائر)، 2006.
2. عبد الجبار سهيلة، قداري أحمد، طيب سعيدة : مدى إدراك ووعي المؤسسات الخدمية الاحتكارية لمفهوم التسويق بالعلاقات العامة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف ، (الجزائر)، المجلد 4 ، العدد 01، 2019.

محاضرات :

1. ياسين حمزة: محاضرات في مقياس التحليل المالي، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، (الجزائر)، (2021).

قوانين :

1. قانون رقم 88-01 مؤرخ في 12 جانفي 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، الصادرة في 13 جانفي 1988، معدل ومتمم.

مراجع باللغة الفرنسية :

1. **Piere conso, Farouk Hemisi : Gestion Financière de l'entreprise**, Edition DUNOD, 1998.
2. **.Pierre Coso : La gestion financière**, Dunod, Paris (France), 1983.
3. **Florence Delahaye & Jacqueline Delahaye : Finance d'entreprise – Manuel et applications**, 2^{ème} édition, Dunod, Paris (France), 2009.

<https://www.mdrscenter.com>

<https://www.meemapps.com/term/budget>

[/https://elhanaa.cnas.dz](https://elhanaa.cnas.dz)